عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

الثورة السورية...
في سنتها الخامسة...

ملف سنوي يرسم صورةً شاملةً
تغطّي طيف المشهد السوري
ويستشرف مستقبله في أبعاده
الاجتماعية والاقتصادية والسياسية
بعد أن أصبح شديد التعقيد والتراكبيّة

مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

مؤسسة بحثية مستقلة ذات دور رائد في البناء العلمي والمعرفي لسورية والمنطقة دولةً ومجتمعاً وإنساناً، ترقى لتكون مرجعاً لترشيد السياسات ولرسم الاستراتيجيات.

تأسس المركز في تشرين الثاني / نوفمبر 2013 كمؤسسة بحثية تسعى لأن تكون مرجعاً أساساً ورافداً لصنّاع القرار في سورية والمنطقة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. يُنتج المركز الدراسات المنهجية المنظّمة التي تساند المسيرة العملية لمؤسسات الدولة والمجتمع، وتدعم آليات اتخاذ القرار، وتحقق التكامل المعلوماتي وترسم خارطة الأولويات.

تعتمد أبحاث المركز على الفهم الدقيق والعميق للواقع، ينتج عنه تحديد الاحتياجات والتطلعات ممّا يمكّن من وضع الخطط التي يحقّق تنفيذها تلك الاحتياجات.

الموقع الإلكتروني www.OmranDirasat.org
البريد الإلكتروني info@OmranDirasat.org

تاريخ الإصدار 17 آذار/ مارس 2015

جميع الحقوق محفوظة © مركز عمران للدراسات الاستراتيجية

تقديم

نقف اليوم على أعتاب السنة الخامسة لثورةٍ مجيدةٍ تجاوزت مركزها في سورية وهزّت بلاد الشام والمنطقة المشرقية بأسرها لما لهذه الساحة من أهمية جغرافية سياسية ورمزية حضارية، ولأنها تضرب جذر المشروع الاستعماري الذي جزّأ البلاد العربية وأفسد نظامها الاجتماعي، والذي عهّد السيطرة على الحياض والتحكّم بها إلى مجموعاتٍ طلّقت انتماءها لثقافة المنطقة وعادت تاريخها ونسق حياتها وفرضت عليها إديولوجيات غريبة، وتحالفت مع الأعداء وحكمت بقوة الحديد والنار.

وثارت جموع الشعب وفئاته المختلفة في وجه نظام طاغوتي بغيض، وانطلقت الحناجر تهتف لحرية مُستلبة، وواجهت الصدورُ العارية الرصاصَ والنار، ولم يثنِ عزيمتها سجنٌ ولا قتلٌ ولا تنكيل. ولما تجاوز القهر حيّز الأفراد وبدأ في انتهاك الحرمات، حمل بعض الناس السلاح دفاعاً عن كرامةٍ وعرضٍ وأطفالٍ. راهن العالم المتفرّج على إخفاقٍ وشيكٍ لثورة تغيّر النظام الإقليمي للمنطقة برمتّها، بما في ذلك ما تتركه من أثرٍ بليغٍ على مستقبل المنصّة الاستعمارية التي غُرزت في قلب الوطن العربي. ولم يجد العدوّ الداخلي والخارجي بدّاً من التلصّص وتفتيت الجبهة الداخلية وفسح الساحة لدخول القوى الطائفية في المنطقة لتتصادم فيها ظاهريةٌ جاهلةٌ تدافع عن حقٍ مغصوبٍ مع باطنيةٍ ماكرةٍ تثأر لحقٍ مزعوم.

هذا الملف السنوي يهدف إلى الوفاء بحقّ جراحٍ وتشريدٍ واستشهاد، من خلال رسم صورةٍ شاملةٍ تغطّي طيف المشهد السوري وتستشرف مستقبله، في أبعاده الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وذلك بعد أن أصبح شديد التعقيد والتراكبيّة. ويعتمد العرض على الاختصار ليسهّل على القارئ المهمّة، وعلى عمقٍ يُمتع الذي يبحث عن أجوبة شافية.

يقوم الملفّ برسم الإطار الأوسع للصراع على سورية في بيان التدافعات الإقليمية التي تحيط بالثورة، فتحدّد مجراها وتضع سوراً لمآلاتها وتغرس فيها تناقضات

عميقة، وتستجلب مخيلاتٍ تستأسد فيها الطائفية الإيرانية، وتنكأ جراحاتٍ تمتدّ من الشيشان شمالاً إلى اليمن جنوباً ومن شطّ العرب شرقاً إلى أقصى تخوم العرب غرباً، فتصبّ في واحات بلاد الشام مواجهاتٍ إقليميةً تصطفّ جرّاءها القوى الدولية العالمية راكضةً وراء مصالح قريبة ومخاوف مصطنعة لتنحرَ مبادئ وشعاراتٍ طالما تفاخرت بها.

وما كان لثورة بهذا الكمون الهائل ألا تنساح آثارها، ولذلك يعرّج الملف على فاعليات تشكيل معادلة توازن جديد في منطقة شرقيّ المتوسط، تضّطلع بحمولاتها محاورُ متقاطعة وتحالفات متضاربة، بما في ذلك الكتلة الخليجية التي هي من وجهٍ مبادِرةٌ بعد أن أصحبت محاصرةً بالمدّ الإيراني الذي يغامر نشوةً تاريخيةً وانتحاراً، ويقاوم محاولة انتزاع مرساته التي غرسها في سورية عنداً وإصراراً، ومن وجه آخر لم تحسم هذه الكتلة أمرها في ربيعٍ حجب ما قبله إلى غير رجعة. ويعرّج الملف على الخيارات التركية المعقّدة وتداخل تبعات الثورة السورية مع تحدّيات الداخل التركي والملف الكردي، ويشير إلى المعضلة التركية في إقامة مناطق آمنة شمالاً، وهي التي لا يمكن أن ترى النور بلا تفاهمٍ دولي. كما يقوم الملفّ بتحليل التناذر الإمبراطوري الإيراني ومحاولة تسويق نفسه كشرطي للمنطقة.

ثم ينتقل الملفّ إلى الساحة السياسية فيفنّد دعاوى تماسك نظام دمشق، ويحلّل إمكانية محاربة الإرهاب عبر هذا الطريق. ويؤكد على أن مبادرات التجميد والتسكين لا تملك حقيقةً أدوات التأثير والحلّ وتنتهي عملياً بتمكين الأجندات التوسعيّة لإيران التي تشاركت مع فاعليات محلّية تزيد في إضرام نار الطائفية وحمّى الإرهاب. ولا مناص إذاً من تبني مدخل متعدّد الوجوه يستخدم الضغوط الدبلوماسية لتمكين المعارضة، إلى جانب دعم فصائل المقاومة الوطنية، إضافةً إلى تمكين البُنى المحليّة التي نشأت بعد الثورة.

ويعرّج الملفّ على الأبعاد الاقتصادية للواقع السوري، فما دام هنالك بشرٌ يفتقرون إلى القوت والماء والصحة، فلا بدّ من أخذ ما وصلت إليه هذه الأبعاد

من حالٍ متردّ نتيجة إجرام النظام الحاكم وتجاهل المجتمع الدولي، مع التنويه إلى مداخل للتعامل مع الواقع بطرق إبداعية منخفضة الكلفة.

وأخيراً يختم الملفّ التحليل بلفت النظر إلى ما هو منسيّ. فلقد نشأت في أرض الثورة المباركة جهودٌ محليةٌ اضطلعت بمسؤوليات تأمين الأساسيات. ثم ما لبثت هذه المجالس المحلية أن اكتسبت صفة سياسية ذات شرعيّة وافرة، ولا سيما أنها ملتحمة مع الشعب من جهة، وأنها اعتمدت التمثيل والانتخاب والشفافية من جهة أخرى.

نأمل من تقديم هذا الملف المختصر لمعضلة معقدة أن نحيط بأطرافها وأن نزيل غبشاً يعلو الأفهام، وأن نُنصف جهوداً بذلت وسع الإمكان. ولا بدّ لصولة الحقّ أن تعلو، ولجولته أن تستقر

د. مازن هاشم

مدير البحوث في مركز عمران

الفهرس

تقديم 3

تحولات المشهد العسكري في سورية وانعطافاته 7

سياسة الفاعلين الإقليميين: تنابذ بنيوي وتعاون قسري 15

أثر الصيغة الإقليمية الناشئة على الملف السوري 21

سياسة الفاعلين الدوليين في سورية 27

المسارات السياسية بين الأهواء والمطالب الثورية 33

المجالس المحلية: كمون يتجاوز تقديم الخدمات 40

اقتصاد مُدمَّر يدعو إلى حلول غير تقليدية 47

تحولات المشهد العسكري في سورية وانعطافاته

يحلّل تحديات المقاومة المدنية المسلحة والعلاقة الجدلية مع السكان وبين الفصائل، ويتكهّن سيناريوهات العام المقبل.

لقد كانت سنة 2014 مزدحمةً بالأحداث التي ستشكل قاعدةً للديناميات العسكرية للعام 2015، لعلّ أبرزها دخول التحالف الدولي مباشرة في معادلة التوازن في المنطقة التي اتسمت بالفعالية العالية على الجبهات التي اشتبك فيها تنظيم الدولة (كما حدث في عين العرب/كوباني)، وبالفعالية المحدودة ضمن مناطق نفوذ التنظيم الذي استطاع نسبياً التكيف معها.

أمّا على صعيد المقاومة الوطنية المسلحة (الرافضة لنظام الاستبداد في دمشق) فلقد شهد هذا العام انكماشها نتيجة حدثين مفصلين، أولهما تعرضها لتحدي مواجهة توسّع جبهة النصرة التي قضمت وجود الجيش الحر في إدلب وريف حلب الغربي وباتت المتنفذة شبه الوحيدة في الشمال السوري، وثانيها توحد قواتها في الجنوب تحت اسم الجيش الأول والذي استطاع بدوره تحقيق انتصارات كبيرة في محافظتي درعا والقنيطرة. وكل ذلك حدث بالتوازي مع تمكّن تنظيم الدولة في الصحراء السورية ومع انهيار الحدود السورية العراقية وسقوط الموصل.

كما حافظت القوات الموالية للنظام وإيران على سيطرتها في وسط البلاد واستطاعت أن تحقق مكاسب كبيرة في ريف حماة الشمالي والغربي، كان أهمها السيطرة على بلدة مورك الاستراتيجية، إلا أنها خسرت موقعين هامين لشمال الجبهة الوسطى وهما مطار وادي الضيف ومعسكر الحامدية، كما لم تستطع الحسم في مدينة حلب رغم إعلان النظام تكراراً عن حملات عسكرية لإعادتها، وكانت جبهة الملاح وحندرات موقع استنزافٍ كبيرٍ لها وللميليشيات اللبنانية والعراقية.

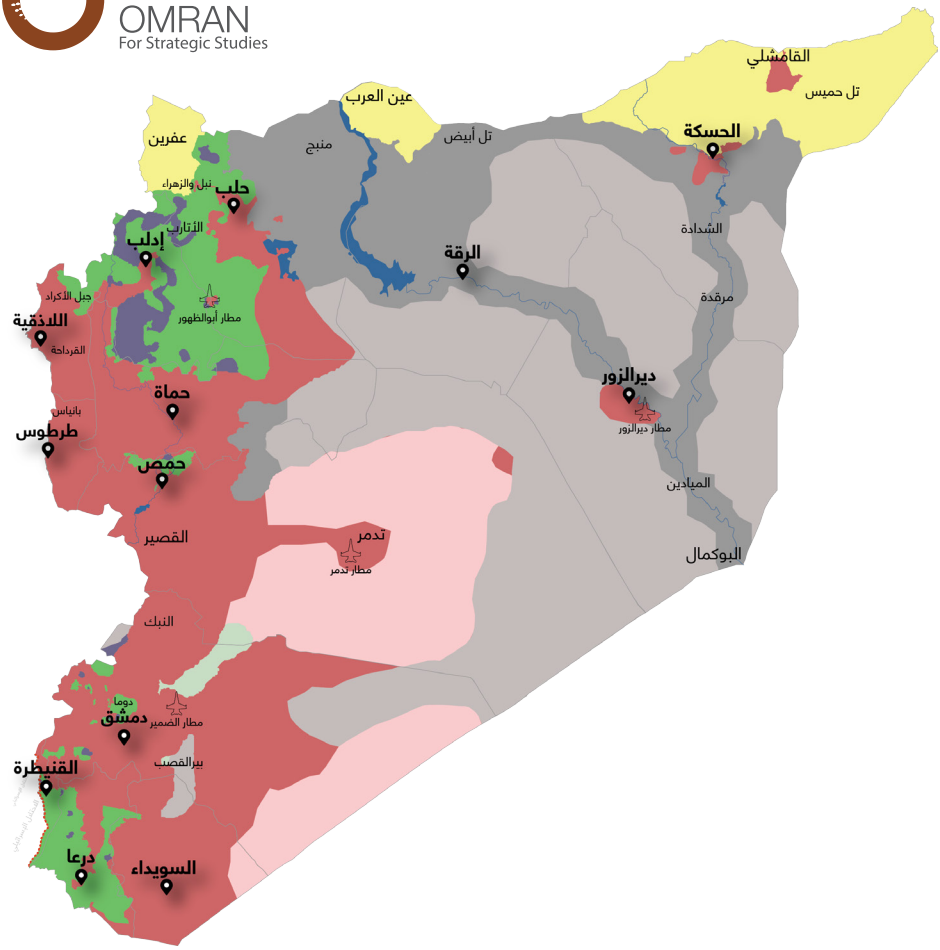

أماكن نفوذ وانتشار فصائل المعارضة "الجيش الحر - فصائل إسلامية مُستقلة"

أماكن نفوذ وانتشار جبهة النُصرة

أماكن نفوذ وانتشار تنظيم "الدولة الإسلامية"

أماكن نفوذ وانتشار النظام والميلشيات الموالية له

أماكن نفوذ وانتشار "قوات حماية الشعب - المجلس العسكري السرياني"

تحديات المقاومة الوطنية المسلحة

أضحى مطلب التأثير في معادلات التغيير العسكري الفرصة الحقيقية أمام قوى المقاومة الوطنية المسلحة المنتشرة على امتداد الجغرافية السورية. وتأتي أولوية ذلك لكي تمتلك زمام المبادرة وتحسّن خياراتها السياسية، خاصةً في مناخ المسارات السياسية المستعصية سواء عبر التفاوض أو عبر جهود المجتمع الدولي وفاعليه. وإن ما تشهده الجبهات الشامية من تدخلات عسكرية إيرانية تبين بوضوح طبيعة المهام التي تقوم بها أصالةً أو نيابةً والاحتمالات المترتبة عليها والتي غيرّت سمات الصراع ومحركاته، الأمر الذي يهدد بظهور متغيرات إضافية تزيد من تعقيد المهام الوطنية التي تضطلع بها قوى المقاومة الوطنية، ناهيك عن تأثيرها على سلوكيات الجماعات المسلحة العابرة للحدود التي ما فتئت تهدّد المشروع الثوري الوطني برمته.

تتراكم التحديات أمام مسيرة هذه القوى وتزيد من مسؤولياتها، وتتنوع مصادرها ما بين المؤثرات والمحددات الخارجية وظروف ومعطيات الواقع المحلي على كافة الصُعد، وتشكّل هذه التحديات فرصةً كامنةً لهذه القوى كي يتمّ العمل على توحيد وتنسيق الجهود في سبيل المهمة الرئيسة المتمثلة بإنشاء جسمٍ عسكريٍ واضح التنظيم والهيكلية قادرٍ على التصدّي للقوى الموالية للنظام ولإيران المتفوقة عتاداً وتخطيطاً. ولكي تتسق سلوكيات المقاومة العسكرية مع بعضها بعضاً وتفرز فاعليةً تعيد زمام المبادرة لها، ينبغي مواجهة التحديات التالية:

- **إنشاء علاقة تكامل مع القوى الثورية السياسية**، فغياب التنسيق وعدم تلازم مسارات العمل الثوري يزيد من ترسيخ القناعة السياسية الإقليمية والدولية بعدم كفاءة مكونات المعارضة في إدارة نظامٍ سياسيٍ بديلٍ قادرٍ على ضبط المشهد السياسي والعسكري والاجتماعي العام ولوازمه الأمنية. وهو الأمر الذي ساهم في تجاوز الفاعلين الدوليين والإقليميين لإشكالية الفصام بين الفعل الثوري السياسي والعسكري عبر سياسات التحكّم

والإدارة بالنيابة، وعن طريق تضييق الدعم العسكري والمالي واللوجستي الذي تهرّب منه الدول أصلاً وتحاول تحاشيه بحججٍ مختلفة. ولا يمكن هنا تناسي حساسية الموقع الجيوستراتيجي لشرق المتوسط الذي تشرف عليه الجغرافية السورية، سواء من الطرفين الأوروبي والروسي البعيدين أو الطرفين الإسرائيلي والإيراني القريبين.

- **مواجهة الخطط الإيرانية** خاصةً في الجهة الجنوبية حيث من شأنه سحب ورقة ضغطٍ تحاول إيران امتلاكها وتثبيتها في الواقع العسكري، وتتمثل باستنساخ نموذج حزب الله وسياساته الابتزازية للمكونات المحلية في مناطق درعا والقنيطرة، بالإضافة إلى رغبة طهران في اقتناص جيوب في الوسط السوري للمحافظة على طرق الإمداد والاتصال بين الجبهات. وهذا يتطلب من الجيش الأول الاستمرار في صدّ الميليشيات الشيعية والتنبّه من الوجود الكامن لتنظيم الدولة الإسلامية الذي لاتزال تتقاطع مصالحه مع المصالح الإيرانية في المنطقة، ويستدعي أن تقطع قوى المقاومة في القلمون وريف حمص الغربي طرق الإمداد والاتصال التي يتمتّع بها حزب الله.

- **تثبيت سياسة توازن الردع بين دمشق وريفها** عبر الاستمرار بتبنّيها وتتدارس خيارات تحسينها بالشكل الذي يُجبر النظام على التفاوض بشروطٍ ملائمة للمقاومة أو تثبيت الخطوط الفاصلة فيما بينهما. وسيحاول النظام عدم تكريس هذه السياسة عبر دفعه وتسويقه لسياسات الهُدن ضمن الحواضن الشعبية في الجبهات الملاصقة لدمشق، كجوبر وداريا، وذلك لإحكام السيطرة على المحيط الملاصق لدمشق، بالإضافة إلى تكثيف العمليات الجوية على الغوطة الشرقية. ولتحقيق ثبات الخطوط الفاصلة تحتاج فصائل المقاومة إحكام سيطرتها على كامل الغوطة الشرقية وتطهيرها من الخلايا التابعة للنظام والميلشيات التابعة له، وتكثيف الجهود وتوحيدها لضرب نقاط المدفعية التابعة للنظام وتعطيل حركة المطارات العسكرية الموجودة في مناطق الضمير والسّين والناصريّة.

- **الحسم في طبيعة توجّه جبهة النصرة** بعد أن تنكّبت عن الأهداف الوطنية وطغى على سلوكها خيال الإديولوجيات العابرة لجغرافية الصراع. ولقد نتج عن عدم الحسم في الأمر تمدّد جبهة النصرة وقضم بعض القوى الوطنية، بادعاءات وتبريرات جنائية، وهيّئ لها الفرصة للمضي في خياراتها المتمثلة بجبر خساراتها التي مُنيت بها في دير الزور جرّاء ضربات تنظيم الدولة، مستعيضةً عن ذلك بسياسة التمكين في الجبهة الشمالية. وتُعتبر أحداث الأتارب الأخيرة وضرب النصرة حركةَ حزم امتداداً لسياسة القضم التي بدأتها مع غيرهم من ثوار سورية. إن السياسة الأخيرة لجبهة النصرة تضع الجبهة الشامية أمام تحدّي تحجيم طموحات النصرة عبر تبني سياستين: الأولى حماية الفصائل المنضوية تحت جناحها والدفاع عنها، والثانية مطالبة جبهة النصرة بالالتزام بالمشروع الوطني عبر اتباع سياسات أكثر حزماً.

- **عدم التفريط بالمنجزات التي حققتها فصائل المقاومة** في حماة وإدلب صدّ الحملة التي يعدّها النظام بقيادة ماهر الأسد بغرض التجهيز لعملية عسكرية كبيرة لاقتحام مناطق في ريفي حماه وإدلب. حيث يتوجب على قوى المقاومة منع وصول قوات النظام لمعسكر الخزانات (المحرّر جنوب خان شيخون)، وذلك بهدف تثبيت الراجمات والمدفعية الثقيلة فيه واقتحام قرى في ريف حماة الشمالي، ومن ثَمّ الوصول إلى الحامدية ووادي الضيف بريف إدلب.

السيناريوهات المتوقعة لعام 2015

تدلّ المعطيات المحلية والإقليمية التي حدثت خلال الربع الأخير من عام 2014 والشهور الأولى من 2015 على غلبة العامل العسكري في الملف السوري، خاصةً إذا ما رصدنا الصراعات المتعددة القائمة على الجغرافية السورية والمستندة إلى أطر إيديولوجية وسياسية مختلفة وتحالفات دولية وإقليمية متباينة، ناهيك عن الصراعات المرشّح حدوثها جرّاء الوجود العسكري الإيراني المباشر كمّاً ونوعاً. ونتيجة لهذا الواقع يُرشّح بروز عدة سيناريوهات نذكر أهمها:

استمرار الانزياحات العسكرية

يدعم هذا السيناريو عدة معطيات ومؤشرات توحي بعدم نضوج مناخات الحلّ السياسي مما يدفع الفاعلين الدوليين والإقليميين للاستمرار بالبحث عن فرص تحسين التموضع وفق شروط إدارة الأزمة السورية وهو الأمر الذي يرشّح حدوث بعض السيولات في مناطق النفوذ هبوطاً وصعوداً مع بقاء المشهد العسكري قائماً على مبدأ تعدّد الجبهات واختلاف ظروفها وسبل التحكّم بها. ولذلك يتوقّع أن تبقى جميع الجبهات أسيرة التمدّد والتقلّص، باستثناء المنطقة الشرقية التي قد تسبب عمليات التحالف الدولي في تقلص سيطرة تنظيم الدولة، الأمر الذي سوف يستفيد منه حزب الـ PYD لإحكام قبضته على الحسكة وفرض هيمنته السياسية والعسكرية في تلك المنطقة.

يتطلب هذا السيناريو عدم تلكؤ الأطراف الداعمة للثورة السورية في تزويد المقاومة الوطنية بما يلزمها، فعندها يتمكّن نظام دمشق من خلال التصميم والمثابرة والتخطيط الدقيق للميليشيات التي تقودها إيران من مراكمة اختراقات وإنجازات، قد لا تأخذ صورة النصر الحاسم السريع، ولكنها مع مرور الزمن تسترجع أكثر المناطق والمفاصل الاستراتيجية من خلال القصف والتدمير والإنهاك أولاً ثم الزحف بمقاتلي ميليشيات ثانياً، مما يضع عملياً أوراقاً كافية في يد إيران لفرض شروطها بعد أن أصبحت سيطرتها أمراً واقعاً وأضحى استرجاع المواقع منها مكلفاً ولو توافر عند ذلك دعم المقاومة الوطنية.

تقاسم لمناطق نفوذ صلبة

مع استمرار غياب العنصر البري لقوى التحالف الدولي وعدم تطبيق مناطق آمنة في الشمال السوري فإن قوى التطرّف والإرهاب ستبقى تتمتع بالقدرة على تمكين مواقعها عبر تكثيف الدعم اللوجستي أو عبر التركيز على الجبهات المحلية الأخرى والانغماس في تفاصيلها الداخلية تمهيداً للسيطرة والانقضاض عليها، الأمر الذي يبلور مناطق سيطرتها. وعندها يبقى تنظيم الدولة مسيطراً في الرقة وريف الحسكة وريف حلب الشرقي وبادية الشام وصولاً لأطراف ريف دمشق، و تتمدّد جبهة النصرة في إدلب وحماه وبعض مناطق حلب الجنوبية والشمالية، ويستغل حزب الPYD الظروف العسكرية القائمة في الشمال لتطبيق حكمه الذاتي في ثلاثة كانتونات (عفرين وعين العرب والقامشلي)، أما نظام دمشق فيحافظ على مواقع سيطرته مبعداً جبهة الساحل والعاصمة عن أي صراع مسلح، بينما يستمرّ لواء الإسلام في بسط سيطرته السياسية والعسكرية والأمنية على ريف دمشق وصولاً إلى بعض بلدات القلمون، بينما تتقاسم الجبهة الجنوبية كلاً من الميليشيات الإيرانية والجيش الأول.

ويرجح هذا السيناريو إذا استمر الدعم على النسق "الإسعافي" آخر لحظة، بمعنى التضييق على الدعم إلى درجة قريبة من الاختناق إلى أن تتقدّم قوى نظام دمشق وحلفاؤه الإيرانيون وتسيطر على نقاطٍ استراتيجيةٍ تتطور إلى جيوب شبه دائمة ذات ثقل في معادلة الصراع.

إعادة الشمال إلى الصيغة الأولية للصراع

تكثر المؤشرات الدالّة على ماهية الفريق العسكري البرّي للتحالف الدولي، والذي سيتمثل في منطقة الشمال بالمعارضة السورية المعتدلة التي يتم تدريب حوالي 1500 شخص منها في تركيا مدعمّين بمستشارين ومدربين وخبراء أجانب، بالإضافة إلى حزب الـ PYDالذي سبق وشارك مع التحالف في معارك كوباني. وربما تتعزّز بذلك فرص تطبيق المناطق الآمنة خاصة بعد تنامي خيار تتدارسه

الإدارة الأمريكية حول أهمية الدور التركي في معالجة ومحاربة الإرهاب، وذلك لأسباب جغرافية وأيديولوجية وعسكرية وسياسية. ويمكن أن ينبني على تلك المعطيات عدة نتائج قد تفضي لانحسار نفوذ جبهة النصرة وتنظيم الدولة في الشمال السوري وعودة المشهد السياسي والعسكري الصيغة الأولية المتمثلة في الصراع بين قوى المقاومة المسلحة الوطنية وقوات النظام، وتصاعد العلاقة الإيجابية والتساجم بين العناصر المدنية الثورية المختلفة وتوزع الأدوار مع فصائل المقاومة العسكرية. ويتعاظم احتمال هذا السيناريو إذا استمر التفاهم السعودي التركي ولم يتعثّر بسبب عقدة مصر أو بسبب ضغوطات دولية.

وختاماً، فإن أياً من هذه السيناريوهات يتأثر كثيراً بنتيجة المفاوضات على النووي الإيراني، فإذا عجزت الأطراف على اتفاق واضح مرضي، فستزجّ إيران بكل أوراقها في خضم المواجهة (بما في ذلك احتمال تصعيد المواجهة في البحرين)، أما إذا حالف الاتفاق نصيباً وافراً من النجاح فإنه سيكون من بنوده تفاهمات حول القضية السورية وتنازلات لإيران في هذا الشأن.

سياسة الفاعلين الإقليميين: تنابذ بنيوي وتعاون قسري

النحو الذي سوف تنحلّ به عُقد الصراع في سورية يؤثر على الأطراف الإقليمية تأثيراً مباشراً، ويجد كل محور نفسه واقعاً بين خيارات متضاربة تجبره على أخذ موقف ولو كان له تبعات يرجو الفكاك منها.

دخل المشرق العربي مع بداية ثورات الربيع العربي حقبة جديدة تستدعي إعادة ترتيب مناطق نفوذ القوى الدولية والإقليمية بعد انحسار النظام الإقليمي التقليدي ونشوء دوائر نفوذ وفاعلية مستحدثة يتناسب حجم تأثيرها مع التموضعات الجيوسياسية في نظام جديد قيد التشكل، وهو النظام الذي تتسم بيئته بتعدّد الصراعات واختلاف أنواعها وشدة حدتها وصعوبة إدارتها وضبطها. وأهم تلك الدوائر هي:

- الدائرة الخليجية الممثلة في مجلس التعاون الخليجي وما كان يشتهر باسم محور الاعتدال، وتبرز فيها المملكة العربية السعودية كقوة أساسية، ولا سيما بعد انحسار الدور المصري كلاعب أساسي لأسباب تتعلق بظروفه المحلية وطبيعة التوجهات السياسية للسلطة العسكرية الحاكمة.

- الدائرة التركية وشبكة تحالفاتها السياسية مع القوى والمكونات المحلية في الوحدات السياسية المجاورة والتي لاتزال تخوض صراعات التغيير ضد الأنظمة السياسية الحاكمة.

- الدائرة الإيرانية وأذرعها السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وسورية ولبنان واليمن وبعض دول الخليج.

ترتبط إعادة ترتيب ورسم دوائر النفوذ بشكل أساسي على مآلات عدة قضايا مشرقية أهمها القضية السورية المتسمة بسيولات جيوسياسية هامة تؤثر في عملية تشكل النظام الإقليمي الجديد. تأثيراً كبيراً.

مداليل التوجهات الجديدة للخارجية السعودية

تعيد المملكة العربية السعودية النظر في سياساتها الخارجية وتحالفاتها الإقليمية وذلك بناءً على أولويتين، الأولى: صيانة أمن الخليج العربي القومي خاصة بعد "القلاقل الإقليمية" التي أفرزتها سياسة إخماد الربيع العربي، بالإضافة إلى تنامي خطر الجماعات الجهادية العابرة للحدود. وتتمثل الأولية الثانية بضرورة الدفع السياسي والاقتصادي لتطويق وتحجيم النفوذ الإيراني المتنامي خاصة مع ما يشهده المشرق العربي من التقارب الأميركي الإيراني.

وبناءً على تلك التوجهات يمكن تحديد الأولويات السعودية في الملف السوري في عدة نقاط أهمها دعم المعارضة السورية ذات الأيديولوجيات غير الصلبة، وتوحيد قنوات دعمها وتوافقها بما يسمح لها بقبول أكبر في الساحة الإقليمية والدولية. وإضافة يجري السعي إلى تبنّي كافة السبل السياسية التي تعزّز فرصة تغيير السلطة الحاكمة في دمشق، وخاصة بعد انتفاء أسباب تلاقي المصالح من جهة، ولما يشكله بقاء تلك السلطة من خسارات استراتيجية للملكة من جهة ثانية. ويتطلب ذلك ضبط عملية التغيير السياسي بين المكونات الوطنية لضمان عدم حدوث انزياحات جيواستراتيجية تؤثر على المحيط السوري. وكل ما سبق يُفضي بطبيعة الحال إلى تحقيق أولويتها الأكثر إلحاحاً وهي تقليص نفوذ إيران في سورية وتحجيم طموحاتها الاستراتيجية، والحدّ من فاعليتها في دعم الأسد.

وتواجه السعودية في سعيها لتحقيق هذه الأولويات عدة تحديات على رأسها عدم التوافق بين سياساتها وسياسات واشنطن، ونمو البيئة الحاضنة للتطرّف الديني في العراق وسورية، إلا أن تأزّم الوضع الإقليمي وتأخّر الحسم في ملفات المنطقة الساخنة يهيّئ للمملكة فرصاً كامنة يمكن استغلالها في تحسين تموضعها السياسي. وتتطلع الرياض في المرحلة القادمة إلى لعب دورٍ احتوائي وتوافقي في الإقليم المشرقي، وإحياء علاقتها مع شركائها التقليدين وتحسين علاقاتها مع القوة الإقليمية السنية.

أولويات الفاعل التركي حيال الملف السوري

تنامت أهمية دور الفاعل التركي في التأثير على الملف السوري نظراً لعدة عوامل ترتبط بشكل رئيسي بالامتداد الجغرافي المشترك مع سورية وما يرتبط به من ملفات أمنية ولوجستية وإنسانية، بالإضافة إلى العلاقات الإيجابية التي تربطها مع معظم المكونات المعارضة السورية سواء السياسية منها أو العسكرية، ناهيك عن دور تركيا الرئيس بما يتعلق بمكافحة الإرهاب والحدّ من تدفق المقاتلين الأجانب.

ولا تزال الإطاحة بالنظام الحاكم بدمشق أولوية بارزة في السياسة التركية، فبقاؤه في الحكم يسهم في زيادة الاضطرابات المجتمعية وعدم الاستقرار في سورية، الأمر الذي يؤثر على المصالح الأمنية والجيوسياسية التركية. وستعمل في هذا السياق على الاستمرار في دعم المقاومة المسلحة السورية على نحو أو آخر وبدرجات متفاوتة بحسب الظروف الدولية، كما أنها ستشكّك وتشتكي من أي استراتيجية تحارب "تنظيم الدولة" وتستثني ضرب نظام الحكم في سورية. وتتجلّى جدّية أنقرة في هذا الخيار في دفعها نحو إنشاء مناطق آمنة داخل حدود سورية لتكون ملاذاً للنازحين، ولتوفّر عملياً قاعدة انطلاق للمقاومة المسلحة بالقرب من الحدود التركية.

وأما بما يتعلّق بالملفات السورية ذات التأثير المباشر على الشؤون الداخلية التركية، فتأتي أولوية وقف توافد لاجئين جدد إليها على رأس أولوياتها. وتعدّ المناطق الآمنة التي تسعى أنقرة لإنشائها حلًّا مناسباً لهذه الإشكالية، إذ تساعد في تخفيف التوترات المحلية وسحب إمكانية تطويع تركيا تحت وطأة ملف اللجوء من يد الفاعلين الدوليين والإقليميين. كما أنها ستكثّف جهودها للحيلولة دون حدوث ارتدادات تؤثر سلباً على عملية السلام مع حزب العمال الكردستاني، وبالتالي عرقلة أية سياسات تفضي لتمكين حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني في عفرين وعين العرب/ كوباني ومنطقة الجزيرة السورية، ولا سيما بعد التقارب الأمريكي الكردي بعد أحداث عين العرب/ كوباني.

خيارات السياسة الإيرانية وحدودها

تسعى إيران لتحقيق عدة أهداف تسهم في ضمان مصالحها في منطقة شرق المتوسط، وذلك عبر استثمار سيطرتها على نظام الأسد، وفي مقدمة هذه الأهداف تدعيم أسباب المحافظة على نفوذها في الدولة السورية سواءً في ظل حكم الأسد أو في حال رحيله. كما ترغب طهران بالتغلغل في عمليات التفاوض الدولية مع نظام الأسد، ومحاولة امتلاك أوراق اللعبة السياسية وتعزيز الحضور الإيراني كعنصر إنجاح لأي تسوية.

واختارت إيران أخيراً الولوج العسكري النوعي في الجبهات الداخلية في سورية لتحقيق غايتين. الأولى: التوجيه والاستشارة، والثانية: السيطرة على العقد الجيوسياسية المهمة خاصة على الحدود اللبنانية والأردنية. كما تعمل إيران على تعزيز الممارسات الطائفية في الوقت نفسه الذي تهاجمه إعلامياً لحفز الأطراف غير المنظمة لتبني سياسة التطرف وخلق بيئة مواتية للإرهاب، مما من شأنه نقل الصراع من صراع سلطة وثوار إلى صراع دولة ضد الإرهاب.

تدرك طهران ضرورة تصدير صور انضباط ميلشياتها وإظهار التزامها بقرار إيران السياسي لكي يرشّحها لمحاربة "الإرهاب" و"حماية حدود إسرائيل" بهدف عدم السماح لقوى المقاومة المسلحة بالمشاركة في المعادلة الأمنية الإقليمية، سواءً عبر عدم إتاحة الفرص لهذه القوى بممارسة وظائف سياسية أو عبر محاولة إزالة تواجدها على خطوط التماس مع حدود دول الجوار أو تنظيم الدولة.

وتصطدم الطموحات الإيرانية بمجموعة معطيات موضوعية تزيد من أعباء وتكاليف سلوكها السياسي والاقتصادي والعسكري، وتتمثل في تمدّدها السياسي والعسكري في بيئات رافضة لها، وفي عدم قدرتها على ضبط وإدارة جهات متعددة، خاصة في ظل عدم قدرة طهران على معالجة انتكاساتٍ اقتصادية جرّاء العقوبات الدولية وانخفاض سعر النفط. ناهيك عن ظهور صراعات بينية عسكرية بين الأذرع الإيرانية في الجغرافية السورية الناجم عن تضارب المصالح بين حزب

الله اللبناني والميليشيات العراقية من جهة والقوات الموالية السورية من جهة أخرى، مع ملاحظة تزايد حدية الخلافات ذات المنشأ الديني بين الميليشيات الشيعية والتجمعات العسكرية "العلوية".

تنذر أولويات الفاعلين الإقليمين في الملف السوري وخيارتهم السياسية بطبيعة المشهد السياسي والعسكري للملف السوري، الذي سيبقى مرشحاً لمزيدٍ من التأزم والحدية العسكرية، وستبقى ملامح الانفراج مرهونة بمدى نضوج الترتيبات الإقليمية الآخذة بالتشكل، ومدى قدرتها على تحقيق الفاعلية المرجوة، فتحول التلاقي السعودي التركي إلى تحالف استراتيجي، سيزيد من فرص تحسين التموضع إقليمياً وبشكل عاملاً صاداً لدائرة النفوذ الإيرانية المتمددة والتي تسعى لتمكين أذرعها السياسية والعسكرية وتسويقها إقليمياً.

أثر الترتيبات الإقليمية على الأزمة السورية

أهداف إيران في سورية

1. التحكم في النظام.
2. السيطرة على العقد الجيوسياسية الاستراتيجية.
3. تسويق قدرتها على لعب دور الشرطي في المنطقة.
4. الاندماج في المجتمع الدولي

أولويات تركيا في سورية

1. إسقاط نظام الأسد.
2. إنشاء منطقة آمنة للمعارضة في شمال سورية.
3. حل الملف الإنساني.
4. وقف تدفق اللاجئين لتركيا.
5. عدم تمكين الـ PYD في سورية بما يؤثر على مفاوضات السلام مع الـ PKK

توجهات السعودية في سورية

1. صيانة أمن الخليج.
2. وقف المد الإيراني.
3. دعم المعارضة الوطنية.
4. تغيير رأس النظام السوري.

محور سعودي تركي قيد التشكيل

الهدف: شراكة استراتيجية لوقف النفوذ الإيراني وقيادة المنطقة.

التحديات:

1. الموقف من الانقلاب في مصر ومن جماعة الإخوان المسلمين.
2. التوفق على طبيعة النظام البديل في سورية.
3. توحيد قنوات دعم المعارضة السورية.
4. تنسيق الجهود في مكافحة الإرهاب.
5. تماسك الوحدة الخليجية.

الملف النووي

1. تعثر المفاوضات: مرجح وفق المؤشرات والمعطيات

الأسباب:

إقليمياً: معارضة كل من إسرائيل - تركيا - دول الخليج.

إيران : الحرس الثوري - المرشد الأعلى.

الولايات المتحدة: مؤسسات عسكرية أمريكية.

الحزب الجمهوري المسيطر على الكونغرس.

اللوبي الصهيوني.

دولياً: ترقب روسي.

2. الوصول إلى صفقة: غير مرجح بأزمة إقليمية

الانعكاسات:

- تبني دول المشرق العربي سياسات صلبة.
- تمكين إيران بالمنطقة.
- سباق تسلح نووي بالمنطقة.
- عودة إيران إلى سوق الطاقة.
- تصاعد التوترات في سوق النفط

عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN For Strategic Studies

أثر الصيغة الإقليمية الناشئة على الملف السوري

لا يعتمد المستقبل السوري على الخيارات التي تجري داخل حدودها، وإنما أيضاً على النهج الذي تعتمده كلٌّ من الأطراف المحيطة، بما في ذلك تفاهمات أنقرة والرياض، وصيغة الاتفاق النووي ومساحة التحرّك التي ستترك لإيران، والشروط الإسرائيلية في طبيعة الصيغة التي ستستقر عليها الأمور.

شجعت سياسة الانكفاء الأمريكية في منطقة المشرق دول هذه المنطقة على إعادة تعريف مصالحها وشبكة تحالفاتها الإقليمية في سبيل صيانة أولوياتها جراء الميكافيلية الأمريكية في مراعاة أمنها القومي على نحو يضرّ بمصالح حلفائها التقليدين وباستقرار المنطقة. ولعل الحدث الأبرز الذي حفز تلك الدول على إنشاء ترتيبات إقليمية جديدة هو التعاطي الأمريكي مع الملف النووي الإيراني الذي سيفرز تمكيناً لإيران في هذا الإقليم يضعها في سدّة الريادة والقيادة، الأمر الذي له تداعيات على العديد من ملفات المشرق العربي الأمنية والجيوسياسية وأهمها الملف السوري.

محور سعودي تركي قيد النشوء

تدرك القوى الإقليمية "السنية" رغم اتساع الهوة فيما بينها، لا سيما بعد الربيع العربي، ضرورة العمل على مدّ جسور بينها انطلاقاً من قاعدة المصالح المشتركة، وهذا ما تحاول القيادتان السعودية والتركية العمل على بنائه في هذه الأثناء. ومن المتوقّع أن يقوم هذا المحور الجديد في حال تبلوره في صورة شراكة استراتيجية إلى تشكيل مدارٍ جديد من النفوذ عبر دعم الفاعلِين المحليين في سورية والعراق وتبني حزمة إجراءات سياسية واقتصادية تستجيب لمطالبهم وتسهم في دفع القوى التي تقصيهم وتسعى إلى تمكينهم ضمن صيغ سياسية تراعي المعادلة الأمنية المحلية والإقليمية، وتحصّن النظام السياسي الناشئ من النفوذ الإيراني الذي يسهم في تشظي المنطقة ودفعها نحو هوامش الخيارات الصلبة.

وتمثل الصورة أعلاه الحالة المثالية، والتي يحتّم على الرياض وأنقرة التفاهم حول ملفات أساسية نذكر منها التالي:

- العلاقة مع نظام الحكم في مصر، ومدى إمكانية ردم الفجوات بين التوجهات السياسية للبلدين.

- التوافق على طبيعة النظام السياسي البديل في سورية والعلاقة مع مكونات المعارضة السياسية والعسكرية. ويمكن تجاوز هذا التحدّي عبر تبنّي مشروع سياسي مشترك وبأدوات سياسية ودبلوماسية، تعمل على نقد الافتراض الدولي بضرورة تعويم نظام الأسد بحجة استطاعته القيام بوظائف أمنية وعسكرية ضد التطرّف، بالإضافة إلى توحيد جهود الدعم السياسي والعسكري لقوى المعارضة التي تتولى مجابهة كافة المشاريع العابرة للحدود بدءاً من قوى الإرهاب ووصولاً للميليشيات والأذرع الإيرانية.

- الواقعية في العلاقة مع جماعة الاخوان المسلمين وتأطيرها ضمن محدّدات البيئة المحلية التي تتحرّك فيها، والنظر إليها كمكوّن وطني من جملة المكوّنات المجتمعية التي يمكن أن تلعب أدواراً سياسية لا تتعارض مع التوجه العام في المنطقة.

ولا يمكن أن تنعكس نتائج هذا التقارب على الملف السوري بسلاسة لعدة أسباب تتعلّق بملفات محلية بالإضافة إلى الحاجة لفترة يجري خلالها التدارس وحلحلة ملفات تتضارب فيها الغايات والأدوات، سواءً تلك المتعلقة بالتحالف الدولي لمكافحة الإرهاب أو بالتفاعلات المحلية في البيئة الفلسطينية أو في مدى استقرار البيئة الإقليمية، بالإضافة إلى الشرط الأساس وهو مدى تماسك الوحدة الخليجية وعدم التضارب فيما بين غايات وحداتها السياسية.

حدود الطموح الإيراني ومآلاته

فيما يتعلّق بالدائرة الإيرانية (إيران وأذرعها السياسية والعسكرية المنتشرة في العراق وسورية ولبنان واليمن وبعض دول الخليج)، ترى إيران أنّ فرص تبوّئها ريادة أي نظامٍ إقليمي جديد تزداد مع فرص اندماجها بالمجتمع الدولي، مستندةً إلى هامش المناورة الواسع الذي خلقته سياسة أوباما تجاه إيران، وهي نظرة سياسية لا يستثنيها المجتمع الدولي من خياراته السياسية حيال المشرق العربي، متذرّعاً بترهّل الكتلة الخليجية من جهة، والتضارب بين أجندتي نتنياهو وأوباما من جهة ثانية. كما تستغلّ طهران ورقة تبعيّة دمشق وبغداد لها وقدرتها على التحكّم بمساراتهما السياسية، مستثمرة انحسار فاعلية الدوائر الإقليمية الأخرى (المعتمدة على أدوات غير عسكرية) أمام الديناميات التي يفرضها العامل المحلّي في كلا البلدين.

أما فيما يخص الملف النووي فالأرجح عدم توصّل واشنطن وطهران إلى صفقة خلال العام القادم، فالقوى المعارضة لتحقّقها قوية ونافذة وتضم قوى دولية وإقليمية وداخلية في البلدين صلبة غير مستعدة عن التنازل عن مطالبها في الوقت الحالي. فعلى الصعيد الداخلي الأمريكي تكاد تنفرد إدارة أوباما في رغبتها بحسم هذا الملف توافقياً، ويعارضها بشدة بقية المؤسسات السياسية والعسكرية الأمريكية وعلى رأسها حزب الجمهوريين الذي يسيطر على الكونغرس ومجلس الشيوخ ويدعمه اللوبي الصهيوني النافذ في واشنطن، وإن كان أوباما يستطيع استغلال صلاحياته الرئاسية في الالتفاف على رغبته في التسوية، وأن يضع مقدمات تصبح أمراً واقعاً لمن يأتي بعده؛ وهو ما يضعف الموقف الأمريكي بشكل عام.

أما على الصعيد الداخل الإيراني فقطاعات واسعة من الحرس الثوري تؤمن بقدرتها على الصبر على العقوبات وإنجاز مشروعها النووي، خصوصاً وأنها تدرك صعوبة تبني الولايات المتحدة خيار الحسم العسكري معها. أما دولياً تنظر روسيا بعين الريبة لأية صفقة في الملف النووي الإيراني وما سينتج عنها من

انفراج في علاقات طهران الدبلوماسية وخروجها من عزلتها وبالتالي تراجع أهمية تحالف طهران مع موسكو بنظر الساسة الإيرانيين. وإقليمياً تعارض إسرائيل أي صفقة لا تفي بشروطها الفنّية ويوقف عملياً مشروع إيران النووي، فيما ترى دول الخليج أن أي تقارب إيراني أمريكي أو اتفاق نووي هو تهديد مباشر لأمنها القومي.

وفي حال تمكنت الولايات المتحدة وشركاؤها من التوصل إلى اتفاق مع إيران، فسيكون أول انعكاسات هذا الاتفاق عودة إيران إلى سوق النفط العالمي والغاز الإقليمي. ويُمكن للتوترات أن تتصاعد على الفور مع منتجي الطاقة الآخرين، كما يمكن أن يحدث جراء ذلك هبوط حادّ في أسعار النفط العالمية. ولا بد من الإشارة إلى أن طهران قد تواجه صعوبات في إيجاد أسواق للتوسع في الإنتاج وجذب الاستثمارات اللازمة في مرافق إنتاج الغاز ونقله. غير أنه يمكن أن يقدّم الإنتاج الإيراني المزيد من الخيارات لأسواق الغاز الأوروبية والآسيوية على المدى الطويل.

ولعل أهم ناتج جانبي لهذا الاتفاق هو دفع الدول المقتدرة في المنطقة نحو التسلح النووي، حيث ستسعى دول الخليج العربي للحصول على السلاح النووي بشكل سريع، كما يتوقع أن تتدارسه بجدّ الإدارة التركية.

خاتمة

إن المعطيات الإقليمية تشير أننا بصدد تشكّل نظام إقليمي جديد، ما زال غضاً بعدُ، ويرتبط صمود هذا النظام بعدة ملفات بالغة التعقيد والتداخل الجيوسياسي، خاصةً تلك المتعلقة بالشأن الدولي والتي تهيئ لنظام دولي متعدّد الأقطاب، لذا سيتّسم العام القادم باستمرار الصراع وتوقع ظهور متغيرات جديدة تجعل عملية التحكم والإدارة أصعب من ذي قبل.

كما تجدر الإشارة إلى دور إسرائيل في هذه الترتيبات الناشئة، فالعديد من أطراف النخبة الإسرائيلية ترفض مشاركة إيران وتركيا في أي ترتيبات إقليمية جديدة، وتعمل على عرقلة تبلور نظام إقليمي يُنهي هيمنتها على المشرق العربي، سواء عبر تكثيف جهودها في الداخل الأمريكي أو على الأرض في منطقة المشرق العربي.

وأخيراً سيبقى الانفراج في الملف السوري أسير عدة عوامل أهمها تحوّل التجاذب والاستقطاب الإقليمي خاصة تلك التي تتحكم به الدائرة الخليجية والتركية ونجاحه في تشكيل جهد مشترك يثمّن الغايات المجتمعية السورية ويدعم مكوناتها السياسية والعسكرية الوطنية، وذلك في سبيل تغيير النظام السياسي القائم الذي ثبت عدم قدرته على إدارة البلاد والذي اتضح أن بقاءه سيكون عاملاً محفزاً للتطرّف وحافزاً له لأن يتجذّر في البيئة المشرقية ككل وليس في سورية فحسب.

سياسة الفاعلين الدوليين في سورية

أهداف روسيا من التدخل في سورية

1. مزاحمة الولايات المتحدة في المشرق العربي.
2. استغلال موقعها في الملف السوري في تحسين فرصها الاقتصادية لدى دول المشرق العربي.
3. عودة الفاعلية الروسية في النظام الدولي.
4. الحفاظ على مصالحها الجوسياسية في سورية.
5. تحقيق تحالفها مع إيران في المشرق.

أولويات الولايات المتحدة في المشرق

1. عدم الانجرار في التدخل العسكري في سورية.
2. تفويض إيران كقوة لضبط المشرق مقابل النووي.
3. محاربة الإرهاب.

نتيجة

1. تشكل نظام دولي جديد متعدد الأقطاب.
2. ظهور قوى إقليمية ذات تأثير دولي.
3. تأكيد عجز الأمم المتحدة في حل النزاعات.

عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN For Strategic Studies

سياسة الفاعلين الدوليين في سورية

يركز على السلوك الأمريكي والروسي والفرص والتحديات التي تواجههما

أفرزت السياسات الدولية والإقليمية تجاه الملف السوري عدداً من المعطيات التي زادت من تعقيده وجعلت مآله مرتبطاً بعدة قضايا إقليمية ودولية نظراً لتعارض وتشابك المصالح الاستراتيجية في المشرق العربي عموماً الذي أصبحت ملفاته الملتهبة وُحدة واحدة من حيث النوع والأثر السياسي والعسكري. ولقد أضحى التعامل الدولي مع الملف السوري مرتبطاً بلمفين رئيسين، محاربة الإرهاب المتنامي في العراق وسورية والذي يهدد المصالح الدولية في الإقليم وينذر بانتشاره إلى ما وراء حدوده ليهدد أوروبا وروسيا مباشرة، وملف النووي الإيراني، الذي لدى الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي محفّزات كافية للوصول إلى اتفاق حوله، ولكنه من جهة أخرى يحدث تغييراً عميقاً في معادلة المشرق العربي على حساب التوازن القائم سابقاً وينذر بتصعيد حربي خطير، وهو مما يزيد من مبررات الصدامات الطائفية.

تعدّ سياسات الفاعلين الدوليين من أهم أسباب استعصاء المسارات السياسية والعسكرية والأمنية التي يعاني منها المشهد السياسي في المشرق العربي، حيث ساهم سلوكهم المحاصَر بمراعاة الأولويات الإسرائيلية في سيولة الأحداث وتعميق الاستقطاب وتأزّم المنطقة، مما يجعلها مسرحاً مفتوحاً على عدة احتمالات تزيد من تشظّيها وتقلّل الفرص الواقعية للحل السياسي في سورية. إلا إن الأزمة الناتجة عن تعارض أولويات الفاعلين الرئيسين الولايات المتحدة وروسيا يقدم فرصة كامنة للمعارضة السورية والمقاومة الوطنية يمكّن انتهازها في تحسين تموضعهما السياسي والعسكري، وفي أحسن الأحوال فرض أجندتهما الوطنية من خلال تفعيل دورهما في التحالفات الإقليمية الجاري تشكيلها الآن.

انعكاس الأولويات المشرقية لأمريكا على الملف السوري

تغيرت أولويات السياسة الخارجية للولايات المتحدة منذ وصول أوباما إلى الرئاسة وتبنى البيت الأبيض سياسة الاحتواء والقيادة من الخلف وتخلى عن سلوكه المبادر الذي صبغ سنوات رئاسة بوش الابن، حيث قدّمت إدارة أوباما الهمّ الاقتصادي والأمني على الشأن الدولي.

وتنتهج إدارة أوباما تجاه المشرق العربي سياسة الحدّ الأدنى من الفاعلية لإظهار قيامها بما يكفي لتجنب الانتقادات والضغوط الداخلية الحادّة، وتختصر معالجتها للأزمة السورية وما يترتّب عنها من خلخلة وزعزعة في المنطقة بما يخدم أولويّتَيها الأساسيتين، وهما إبرام صفقة حول النووي الإيراني ومكافحة الإرهاب.

تكشف قراءة السلوك الأمريكي في الملفين السابقين عن رغبة قوية في طرح حلولٍ تعالج الأولويتين سويّة باعتبار أن التقاطعات بينهما عديدة، حيث يؤمن أوباما ودائرته المقرّبة منه بأن تفويض شرطي جديد للمنطقة لا يشترط فيه الصداقة أو التوافق التامّ بقدر استطاعته على ضبط الساحة وقدرته على إبرام الصفقات واحترامها، بالإضافة إلى تخفيف كلف تدخل واشنطن في المشرق العربي. وتنظر إدارة أوباما إلى إيران ضمن هذا الوصف كشريك مثالي لها، فقيادتها واحدة وصفوفها منضبطة، أو هكذا تبدو لها على الأقل، كما أن الأخيرة أصبحت قوة إقليمية ذات تأثير دولي تمتلك عوامل قوة جيوسياسية عديدة أضحى من الصعب احتواؤها بسياساتٍ صلبة.

يعتقد البيت الأبيض أنه قادر على إحداث تغيير في قواعد اللعبة في المنطقة من خلال إبرام صفقة الملف النووي، ويلبّي ذلك طموح أوباما في ترك إرثٍ له في التاريخ الأمريكي أعاد إلى المدار الأمريكي دولة "مارقة" مثل إيران (إضافة إلى كوبا)، مقابل إطلاق يدها في المنطقة وتصدّرها لمحاربة الإرهاب، إلى جانب استجابة ذلك لمطلب عدم الانجرار في أي حرب جديدة مكلفة لأمريكا. وفي ظل عدم تهيؤ الظروف المواتية لتحقيق هاتين الأوليتين لا يزال استمرار تأزم المشهد

السياسي والعسكري في سورية يخدم المصالح الأمريكية من باب الكلف الإيرانية وتعاملها مع مشهد معقد ليس مضمون النتائج. وكل ما أفرزه السلوك الأمريكي تجاه الملف السوري لا يتعدى ردود فعلٍ تسكينيّة غير مؤثرة لن تفضي لتغيير فرضيات المشهد.

تواجه إدارة أوباما تحديات عدة قد تعرقل توجهها وتعزّز تراجع قوتها وسيطرتها على صيرورة الأمور في المشهد المشرقي، أولها غرور إيران وقناعتها بإتمام مشروعها التوسعي دون تقديم أي تنازلات لأمريكا وإسرائيل، وثانيها معارضة إسرائيل لأي تقارب أمريكي إيراني على حسابها لا يلبي شروطها، ويدعمها في ذلك الليكوديون في واشنطن، وآخرها توسّع طهران في بيئة شديدة الرفض لها ومغرقة بالنعرات الطائفية التي غذّتها ممارسات الحرس الثوري، مما يُنذر بانفجار المنطقة وانتشار الفوضى خارج حدودها المقبولة دولياً.

وأخيراً، مما لا شك فيه أن عام 2015 يمثّل الفرصة الأخيرة لتحقيق صفقة في الملف النووي الإيراني، وسيترتّب عليه تأكيد السياسة الأمريكية تجاه إيران والمشرق العربي وإطلاق يدها فيه، وما يقابل ذلك من ردة فعل خليجية وتركية من جهة وإسرائيلية من جهة أخرى، أو زيادة حجم العقوبات على إيران وإرجاء حلّ الأزمة السورية إلى الإدارة الأمريكية الجديدة. وفي الحالتين لن يرتقِ الأداء الأمريكي في سورية لدرجة حسم الأزمة ولن يتعدَ دور إدارة الأزمة واحتواءها في حدودها الجغرافية.

الملف السوري حافزٌ لفاعلية روسية أنشط

تمرّ روسيا بأزمة اقتصادية هي الأقسى منذ 1998 إبّان رئاسة يلتسين، وتتمثّل الأزمة الراهنة في انهيار سعر الروبل إلى النصف نتيجة تواصل العقوبات الأمريكية الأوروبية على موسكو بعد ضم القرم، وفي انخفاض عائدات الخزينة من النفط إلى النصف نتيجة انخفاض أسعاره. لذلك يبحث الفاعل الروسي عن فرص انتعاشٍ سياسية واقتصادية في المشرق العربي،محاولاً إعادة العمل على تأسيس "حقبة" روسية تنهي الهيمنة الأمريكية على التفاعلات الجيوسياسية في المنطقة، مستغلاً في ذلك تراجع الدور الأمريكي الفعّال في المنطقة وتبنّيه أسلوب إدارة الأزمة من الخلف، الذي اعتبرته إدارة بوتين فرصةً لاستعراض أدوات القوة الروسية من جهة، ولتشعيب المواجهة السياسية والاقتصادية بينها وبين الغرب من جهة أخرى.

تراهن روسيا على سياسة استيعاب الصدمات، معتقدةً أن ثباتها وتوازنها وقدرتها على التكيّف مع العقوبات سيدفع الأوروبيين، مع مرور الوقت، إلى مراجعة مواقفهم لاعتمادهم الشديد على الغاز الروسي. كما ستحاول روسيا الاعتماد على الصين في زيادة التبادل التجاري بينهما لسدّ عجزها الاقتصادي. إلا أن غياب المؤشرات التي توحي بتغيّر نهج أوروبا في هذا الملف واستفادة الصين من نزوح الشركات الأوروبية نحوها بدلاً من روسيا، سوف تدفع موسكو إلى إعادة ترتيب خياراتها والبحث عن فرص كامنة في المشرق العربي لتحسين تموضعها السياسي وبالتالي إيجاد حلول جديدة لأزمتها الاقتصادية.

تفترض روسيا أن ضمان المصالح الجيوسياسية في سورية هو عاملٌ محفزٌ لدور سياسي أكثر فاعلية يؤمّن الاستعراض الدبلوماسي ويعيد تموضعها داخل مركز القرار الدولي، وقد مثّلت المبادرة التي أطلقتها لتدمير الأسلحة الكيماوية مقابل وقف "الضربة العسكرية الأمريكية" لسورية، وتسهيل عقد مؤتمر جنيف2- نقطتي تحولٍ سياسية فارقة، لتبدو روسيا بعدها أكثر فاعلية في مسار الأحداث. ولذلك يعتقد الروس أن تأزم المشهد السياسي والعسكري في سورية ومنطقة

المشرق يشكل مدخلاً لفاعلية سياسية واقتصادية تخفّف آثار التأزم السياسي والاقتصادي بعد أزمة أوكرانية. ويتصدّر أجندتها التفاهم مع الفاعلين الإقليميين في سورية كالسعودية عبر بوابة الحلّ السياسي في سورية وتركيا عبر المصالح الاقتصادية المشتركة، ومصر عبر إغرائها بالمساندة السياسية والعسكرية، ويعزز سياستها في المنطقة تحالفها مع إيران للمشاركة بقيادة النظام الإقليمي الآخذ بالتشكل، وكون إيران عاملاً صاداً للإرهاب وضماناً لعدم وصوله للمجال الروسي الحيوي.

لا تزال خيارات روسيا تتمثل في إيجاد توازن حرج بين تحقيق تطّلعاتها السياسية وتحسين مصالحها الاقتصادية، وهذا لا يمكن تحقيقه خصوصاً عندما تكون المصالح الاقتصادية الروسية في حالة تعارض شبه دائم مع طموحاتها وغاياتها السياسية، لا سيما أن أزمتها الاقتصادية الحالية غير مهيأة للانفراج لا سيما في ظل عدم تقديمها لأي تنازل سياسي.

خاتمة

تأتي الثورة السورية لتكشف الستار عن آخر فصول هيمنة القطب الواحد على الساحة الدولية، لتعلن عن نظام دولي جديد متعدد الأقطاب تتراجع فيه الولايات المتحدة عن ريادة العالم لتشاركها في هيمنتها عليه قوى دولية صاعدة كدول البريكس وقوى إقليمية جديدة ذات تأثير دولي كإيران. كما عزّزت الثورة السورية العجز المتعاظم للأمم المتحدة ومجلس الأمن عن إيجاد حلول لمشاكل العالم المستعصية وأنها تتحرك ضمن هامش بسيط لا يتعدى درجة معالجة الأزمات الإنسانية العرضية ومحاولة استثمارها في طرح بعض الحلول السطحية ذات التأثير المحدود. ومما لا شك فيه أن حسم الأزمة السورية دولياً يتعلّق بتشكّل النظام العالمي الجديد، وأن الكمون الضخم للثورة السورية تنعكس آثاره إقليمياً ودولياً.

مسارات الحلول السياسية

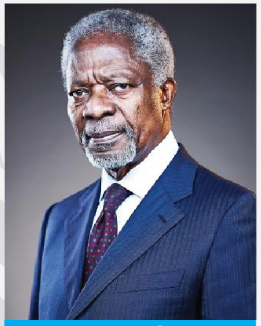

أنان

الابراهيمي

جنيف 1 و 2

ديمستورا

"hd Centre for Humanitarian Dialogue

مراكز أبحاث

موسكو

القاهرة

أسباب تأزم المسارات السياسية

1. البنية العسكرية وطبيعة فصائلها.
2. النظرة الميكافيلية للفاعلين.
3. طبيعة حلفاء النظام الحاكم.
4. زهد الفاعل الأمريكي.
5. عدم ثبات النظام العربي الجديد.

النتيجــة

1. تآكل وانحسار جنيف 2.
2. عدم واقعية الافتراضات السياسية.
   أ. تعويم الأسد.
   ب. صعوبة الحسم العسكري.
   ت. ضبط التحولات ضمن الجغرافية السورية.
3. استهداف هوامش الملف السوري.

عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN For Strategic Studies

المسارات السياسية بين الأهواء والمطالب الثورية

يحلّل الخطاب الدولي الذي يتذرّع بعبارة الحل السياسي ولكنه لا يقدّم مداخل عملية تحظى بصدقية لدى الشعب ولا تدعم وجود نظام دمشق.

تستند المسارات السياسية في التعاطي مع الملف السوري إلى عدة افتراضات دأب معظم الفاعلين الإقليميين والدوليين على تكريسها لوضع حدود ومعايير للأفعال السياسية ضمن محددات إدارة الصراع، ولعل أهم تلك الافتراضات هي التفاوض بلا ضغط على نظام دمشق، واستحالة الحسم العسكري أو إهمال دور القوة، وإعطاء محاربة الإرهاب أولوية مطلقة تصرف النظر عن أصل الأزمة. وأثقلت تلك الافتراضات الملف السوري وجعلته مرشحاً لمزيد من الأزمات الاجتماعية والإنسانية، خاصة مع إدراكنا أن أحد غايات السياسة الدولية والإقليمية في التعاطي مع الملف السوري هي ضبط الصراع ضمن حدود الجغرافية السورية، ومحاربة المجموعات المسلّحة العابرة للحدود التي تهدد المصالح الأمنية والجيوسياسية للفاعلين الدوليين.

تأهيلُ الأسد: طرحٌ يدّعي الواقعية

تغيرت الأولويات الإقليمية والدولية نتيجة صعود تنظيم الدولة، فتزايدت محاولات تحوير الصراع وتحويل جوهره إلى "مكافحة الإرهاب"، وتبلورت بناءً عليه عدة مبادرات تستهدف إعادة تأهيل النظام عبر عمليات إعادة تعريف وتوصيف الأزمة السورية وذلك من كونها ثورة مجتمعية تبغي تغيير السلطة الحاكمة وتأسيس بديل يتيح للمكونات المجتمعية التفاعل والمشاركة في بناء الدولة، إلى صراعات عقدية وأهلية تهدد المعادلة الأمنية الإقليمية برمتها. وتستند ادعاءات تأهيل الأسد إلى عدة مبررات نسردها فيما يلي ونقيّم واقعيتها:

- ضمان عدم تفكك الدولة. لكن هذا الادعاء، وبغض النظر عن تدهور الدور الخدمي للمؤسسات الدولة، فإن النظام الذي استطاع أن يزاوج بين سلطته

وفكرة الدولة حتى أضحيا صنوان، يعاني اليوم من عدم التماسك بين وحداته المكوّنة له، وغدت بنيته التي تتنطع بقيامها بالمهام التنفيذية عبارة عن مجموعة وحدات سياسية متضاربة وغير متجانسة، خاصة بعد دخول تلك الوحدات في دوائر المفاوضات المحلية في المناطق الخارجة عن سلطة النظام، مراعيةً مصالحها الضيقة غير المنسجمة مع أطروحات النظام، ناهيك عن خروج العديد من المجتمعات المحلية عن وصاية الدولة وتكوين تلك المجتمعات لمجالس حكم محلية بمهام سياسية وخدمية.

- تماسك الأجهزة الأمنية والعسكرية التي يمكن تطويعها لمحاربة تنظيم الدولة. إلا أنَّ ما يدحض هذا الادعاء هو انتفاء وظيفة المؤسسات الأمنية السورية بالمعنى الدولتي الذي يراعي خصوصية المفاهيم الأمنية في النظام الإقليمي والدولي عند تنفيذه للسياسات، وتآكل التماسك التنظيمي وازدياد حدّة الولاء في هذه المؤسسات للأشخاص، وتحوّل الوظيفة الأمنية (المطالب ثورياً بتغيرها) إلى مفاهيم شخصية يحدّدها المفهوم الطائفي والمناطقي والمطامح الاقتصادية التي لا تتعدّى حيّز الحاجز الأمني الموكل لهؤلاء العناصر. أما بالنسبة للمؤسسة العسكرية فهي وحدات غير مترابطة فيما بينها، وتتعرّض للمصادرة والهيمنة من قبل الميليشيات الإيرانية واللبنانية والعراقية، كما لم تعد تسيطر إلا على جزء من الجغرافية السورية. وبمعزل عن حدود التوافق والتحكّم في المجموعات العابرة للحدود، فقد انهزمت الوحدات العسكرية الرسمية في العديد من المناطق أمام تلك المجموعات، ولعل أهمها الرقة وريف دير الزور وريف إدلب.

- أولية تعاضد طرفي الصراع لمحاربة الإرهاب الأمر الذي يتطلب حزمة إجراءات أهمها إعادة إحياء قنوات التفاوض وتحجيم الأدوات السياسية لقوى الثورة وإعادة تسويق نظام الأسد سياسياً وفي المرحلة الانتقالية على أقل تقدير. ويمكننا حسم القول في أن هذه الأولية غير واقعية لسببٍ رئيسي ألا وهو أن مشاركة النظام الحاكم في الصيغ الانتقالية سيعرّض العملية

برمتها للاستلاب من جهة، وسيشكّل عاملاً لانجذاب الموارد البشرية الوطنية إلى هذه التنظيمات التي تحسن شرعنة وتسويق خطابها المستند كلياً إلى المظلومية السنية. فالاستمرار في تجاهل القضية المجتمعية سيُفشل جلّ التدافعات في هذا الصدد.

- عدم فاعلية الطرف الآخر. ورغم أحقيّة هذا الادعاء في ظاهره، وخاصة عند إدراك القصور السياسي الناتج عن عوامل داخلية، إلا أنه لا يمكننا تجاهل معطى أساسي في هذا الصدد هو أن القوى السياسية الثورية لا تستند إلى بنية دولة وأدوات تنفيذية كالتي يستند إليها النظام الحاكم، ناهيك عن تعرّضها لسياسات الاستقطاب التي أضحت أكثر وضوحاً في المشهد السياسي، وعدم تجاوب المجتمع الدولي مع متطلبات التمكين سواءً القانونية أو السياسية.

والجدير بالذكر عند الحديث عن إعادة تصدير الأسد سياسياً أنه لا بد من استعراض الصراعات التي تتفاقم في بنية النظام نتيجة الاستنزاف المستمر له واستحضار مفرزات سياسة الخصخصة العسكرية لمناطق سيطرته، بالإضافة إلى جملة عوامل كامنة في الحاضنة الاجتماعية للنظام التي بدأت تظهر إرهاصات الرفض في صفوفها، وصراع المصالح المالية بين أمراء الحرب في صفّه، وصراع تقاسم السلطة والنفوذ مع الميليشيات الوطنية وغير الوطنية التي تقاتل ضد خصومه، ناهيك عن مصادرة قراره السياسي والعسكري لصالح داعمه الفاعل الإيراني.

تقييم الحلول السياسية المطروحة

إن الافتراض القائم على حل الملف السوري بالطرق السياسية عبر التفاوض، وفق أسس جنيف، قد تعرّض للتآكل والانحسار حيث كانت المعطيات آنذاك تدلّل على صعوبة الحسم بالوسائل العسكرية خاصة في ظل انعدام فرضيات التدخل العسكري الأجنبي، وأنه ينبغي التحول من الصراع الصفريّ إلى حلولٍ توافقية تتطلّب تنازلات من الطرفين. إلا أن ما عكسته نتائج مؤتمر جنيف 2 هو انحسار العملية التفاوضية وإطلاق العنان للمكونات العسكرية في البحث عن امتلاك التأثير والتحكّم في الجغرافية السورية، وفق قواعد عملية إدارة الأزمة وبالشكل الذي يديم الصراع ولا ينهيه.

كما تتسم المبادرات والديناميات السياسية المطروحة بالقصور وعدم الشمول رغم لبوسها الواقعية، وتستهدف هوامش المشهد الثوري لا صلبه، والذي طغى بحكم تقاعس المجتمع الدولي وبطش نظامٍ مزق النسيج المجتمعي وغذّى الاتجاهات الطائفية والمذهبية. كما تتجاهل هذه المبادرات فكر النظام ورؤيته التي لا تقبل أي حل سياسي ليس على مقاس طموحاته السلطوية، فالنظام يدرك أن أي إصلاحٍ ولو كان جزئياً هو إنهاء له ولكل آلياته، وهذا ما يجعله يعتمد مبتدأ المراوغة والالتفاف والتغيير الصوري فقط، عبر عدة وسائل نذكر منها على سبيل الذكر لا الحصر ترويجه وتصدير نفسه أنه الدولة وأن هذه الحرب هي موجهة ضد الدولة وليس ضدّه، وأن بقاء الدولة مرتبط ببقائه وبالتالي تلعب فكرة "الحفاظ على الدولة" دوراً في تضمين النظام أية صيغة حل سياسية، بالإضافة إلى اعتماده على دوائره الدبلوماسية في إلغاء الأثر المرتجى من الضغوط الممارسة عليه، مما يؤمّن له كسب المزيد من الوقت ليتسنى له تغيير معادلات الصراع لصالحه مستغلاً بذلك فعالية حلفائه في المحافل الدولية. لذا فإن أي حل سياسي متوقع لا يراعي شروط النظام وإيران سيستميت نظام الأسد في إقصائه كلياً، كما كان دأبه منذ مبادرة الجامعة العربية الأولى وحتى مؤتمر جنيف2.

إنه من الخطأ الموضوعي الاعتقاد بأن مناخ الحل هو تفاوضي أو تجميدي أو تسكيني سواء عبر ادعاءات فكّ الحصار التي هي غاية إنسانية لا يمكن تطويعها في هذا المسار، لأنها ستغدو ابتزازاً واضحاً كما فعل النظام في مؤتمر جنيف 2، أو عبر الاتكاء على نظام الهُدن الذي لا يمكن أن يفضي لعملية سياسية لأن أسبابه كانت محصورة ضمن ثنائية المطالب المعيشية للحاضنة الشعبية وعدم قدرة النظام على حسم المعارك في تلك المناطق، ناهيك عن جملة إشكاليات لا مكان الآن لعرضها ويمكن اختصارها بعدم واقعية قراءة واقع الهُدن في سورية.

ومن الأمور التي تجعلنا نؤكد (قسراً ورضوخاً للواقع) أنّ المناخ ليس مناخاً سياسياً أسباب تتعلّق بالبنية العسكرية وطبيعة الفصائل المحاربة وغاياتها وقدرة التحكّم بها سياسياً ومدى اقتناعها وقبولها بالحل السياسي. كما يمكننا أن نذكّر أيضاً بطبيعة حلفاء النظام ونظرتهم المكيافيلية للملف السوري وتوظيفه لتحسين تموضعات سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى زهد الفاعل الأمريكي واعتباطية الاستراتيجية الدولية لمكافحة "الإرهاب"، ناهيك أيضاً عن طبيعة النظام العربي المتشكّل حديثاً والمتبنّي للثورات المضادة ومدى قدرته على الثبات والضغط على القوى المجتمعية التي مورس بحقها كبت شديد بمبررات تدعي" تحصين البلاد من الإرهاب". وهذا كله يدلّل على استمرار تأزّم المسارات السياسية في عام 2015 طالما تتجاهل المتطلبات المجتمعية وتتعامل مع الملف السوري بزاوية مكافحة الإرهاب فقط.

نتيجة

إن إساءة فهم طبيعة الصراع في أرض سورية بعد أربع سنين طويلة، وعدم وضوح الغاية السياسية النهائية المرتجاة من أي حل أو مبادرة سياسية، سينتج عنه كسب الوقت من قِبل نظام دمشق وتمييع القضية، سواء أكانت مبادرة روسية أو مصرية أو أممية. إن أي مدخل جادّ ينبغي أن يعمل على تفكيك منظومة استبداد السلطة الحاكمة في دمشق، ولا سيما أنه ثبت فشلها وظهر عدم قدرتها على إدارة البلاد وفق المعايير الدولية، وأنها حوّلت سورية إلى مرتع لعصائب وأحزاب طائفية ترتهن للنظام السياسي في إيران الذي ما انفكّ عن زجّ المنطقة في مستنقع طائفي. إن الحلّ السياسي المستدام ليشمل خارطة طريقٍ تفضي إلى تغيير النظام السياسي والاقتصادي في سورية وتنهي أي تسلّط فئوي، ولذلك فالأجدى اليوم العمل على تحسين تموضعات المعارضة عبر عدة مداخل رئيسية، أهمها تحويل مؤسسات المعارضة الرسمية إلى مؤسسات تمثيلية وتشريعية يشكل تواجدها وعمل هيئاتها ومكاتبها بالداخل السوري أولية يبررها منطق المقاومة والالتحام مع القواعد الشعبية على أرض الواقع، بالإضافة إلى ضرورة تفعيل للقنوات الدبلوماسية التي تستطيع التأثير قدر المستطاع في البيئة الدولية، لتنفسح فرصة انتهاء الاحتراب الداخلي بين الفصائل الثورية وإمكان اجتماعها على ثوابت وأهداف مشتركة. لذا يحرص النظام على استغلاله للعطالة الدولية، وفي مقدمتها سياسة إدارة الظهر التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية وعطالة المؤسسات القانونية الدولية، مؤمناً بأن استمرار الحرب يمكّنه من إعادة سيطرته على البلاد وضبط صراعاته الداخلية.

المجالس المحلية : كمون يتجاوز تقديم الخدمات

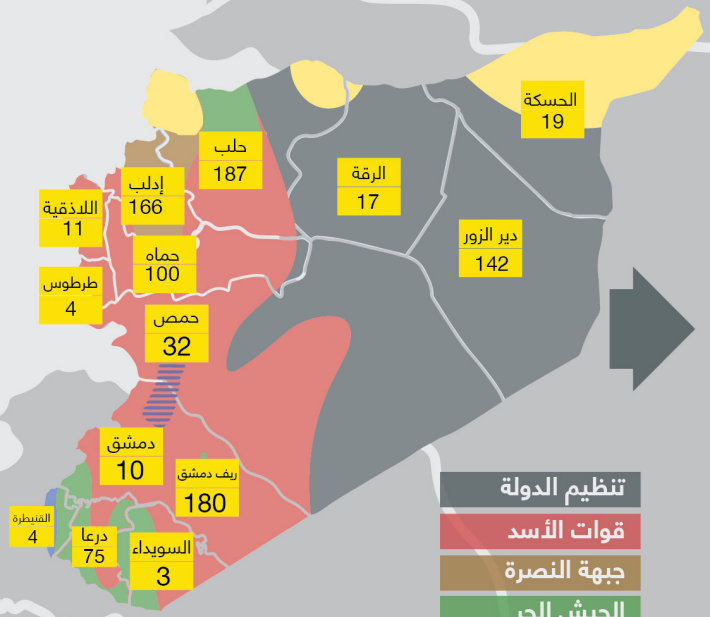

تنظيم الدولة
قوات الأسد
جبهة النصرة
الجيش الحر
القوات الكردية
جيش حر وجبهة النصرة
الاحتلال الاسرائيلي

استمرار الصراع

- **دور المجالس المحلية**
- سياسي باعتبارها الممثل الشرعي المخول بالتفاوض باسم السكان المحليين
- خدمي عبر تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان
- **توصيات تمكين المجالس المحلية**
- الاعتراف السياسي والقانوني بالمجالس المحلية كجهة محورية في أي طرح سياسي
- تأطير العلاقة بين البنى المحلية على المستوين الأفقي والعامودي؛
- بناء القدرات في مجال التفاوض وتعزيز آليات التمثيل
- اعتبارها الجهة الوحيدة المخولة باستلام الدعم والإشراف على توزيعه؛
- بناء القدرات في مجال تقييم الاحتياجات؛
- توفير الدعم المالي والفني لتنمية الموارد الذاتية.

المرحلة الانتقالية

- **دور المجالس المحلية**
- بناء عقد اجتماعي جديد بين مكونات المجتمع عبر عملية سياسية تبدأ من المستوى المحلي وصولاً للمستوى الوطني.
- **توصيات تمكين المجالس المحلية**
- إقرار نظام الحكم المحلي ضمن ترتيبات العملية الانتقالية؛
- وضع استراتيجية متوافق عليها لترسيخ نظام الحكم المحلي في سورية.

النظام الجديد
الحكم المحلي

عمران للدراسات الاستراتيجية
OMRAN For Strategic Studies

المجالس المحلية: كمون يتجاوز تقديم الخدمات

تحليل يلفت النظر إلى بعدٍ غير مشهور عن واقع الثورة السورية، وهو أن المناطق التي تفلّتت من قبضة النظام نجحت في تنظيم مناطقها وفق صيغة تمثيلية انتخابية، فحازت على شرعية سياسية لها أهمية تفوق أهمية قيامها بالخدمات الأساسية.

سعى النظام عقب انقلاب حزب البعث سنة 1963 إلى احتكار المجال السياسي بالقمع من خلال إكراهات مؤسساته الأمنية وقمعها لأدنى الحريات مما أفقد المجتمع قدرته على تشكيل بنى سياسية قادرة على تمثيل الناس والتعبير عن احتياجاتهم. وانطلقت ثورة الكرامة في آذار 2011 من رحم الحواضن الاجتماعية وبُنى مجتمعاتنا العربية المسلمة مستثمرة روابط الأسرة والحي والمسجد. وشاركت مختلف شرائح الشعب وفئاته في الحراك الثوري، وشُكّلت تنسيقيات الأحياء لتنظيم نشاطاته. ورداً على السعة الشعبية لهذا الحراك، حاول نظام الحكم في دمشق توظيف بعض القوى المجتمعية المتحالفة معه كالوجهاء والشخصيات الدينية الرسمية لاحتواء الثورة، إلا أنه لم ينجح لعدم تمتّع تلك القوى بشرعية حقيقية لدى الشعب. وبعدما تفلّتت المناطق من سيطرة النظام، سعت المجموعات الثورية إلى تنظيم الحياة وتلبية الاحتياجات المعاشية من خلال مجالس محلية يمكن اعتبارها امتداداً للتنسيقيات في مرحلة ما قبل الاضطرار لاستعمال السلاح. وبدأت هذه المجالس تحظى بشرعية مستمدة من تمثيلها للسكان وتبنّي خطابهم. وتدريجياً تنامت أدوار المجالس المحلية واكتسبت صفة سياسية، حتى أن النظام في دمشق اضطر للتعامل معها والاعتراف العملي بدورها السياسي حيث شكّل اتفاق هدنة الزبداني في آذار 2012 بداية هذا الاعتراف، إلا أنه سعى لاستنزاف هذه المجالس في معالجة الأزمات المعيشية وإشغالها عن دورها السياسي.

الحكم المحلي: دعامة قوية على طريق الحل

لم تفلح المقاربات المطروحة في حل الصراع الدائر في سورية فبقيت محصورة ضمن أولوية التهدئة دون التسوية في ظل التدافعات الإقليمية وبراغماتية الفاعلين الدوليين وتغليبهم للاعتبارات الأمنية على المجتمعية مما زاد المشهد تعقيداً. وفي حين يفتقد النظام لأسس الشرعية منذ نشأته لا سيما بعد ارتهانه المباشر لإيران وميليشياتها الطائفية، حالت أسباب موضوعية وذاتية من اجتياز المعارضة لاختبار القيادة والتمثيل ليتآكل دورها في معادلة الصراع لا سيما مع ضعف قدراتها على امتلاك أوراق القوة وبقاء مؤسساتها في الخارج.

وبالمقابل نجحت المجالس المحلية في البقاء والنمو رغم التحديات الجمّة التي واجهتها لارتكازها إلى شرعيةٍ مستمدةٍ من مشاركة السكان المحليين آمالهم وآلامهم، وشهدت المناطق المختلفة تحوّل المجالس المحلية إلى نوى سياسية، وجرت عمليات تمثيل وانتخاب لم تعرفه سورية قط، فتعزّز دور المجالس المحلية كفاعل في المشهد السياسي لا يمكن تجاوزه (مما يمكن الاستدلال عليه بأن رفض المجالس المحلية في حلب لمبادرة دي مستورا كان أحد أهم أسباب عدم تقدّمها). وكنتيجة لاحتياج المجالس المحلية للموارد المالية، نشأت اعتمادية متبادلة بينها وبين المعارضة السياسية التي يمثلها الائتلاف الوطني كممثل شرعي للشعب السوري.

يشكل ما سبق أرضية لطرح مقاربة جديدة للحل تتمثل بتبني نظام الحكم المحلي عن طريق تكريس المجالس المحلية ومأسستها، وهي مقاربة تتميز بالواقعية حيث تشكل نقطة التقاء مصالح محلية . إقليمية . دولية لا سيما بعد فشل نموذج الدولة المركزية في تحقيق الاستقرار لإقصائها المكون المحلي عن المشاركة في الحكم، كما تتميز بالمرونة لجهة فاعليتها في إدارة تنوع المجتمع السوري بالشكل الذي يوفر ضمانات متبادلة لجميع مكوناته وخصوصاً الأقليات، لقدرة المجالس على التكيف مع تحولات الصراع، وتشكل المجالس المحلية مدخلاً لتسوية الصراع من خلال التأسيس لعملية سياسية تشاركية تبدأ على المستوى المحلي وصولاً

للمستوى الوطني، وتفرز قيادات ذات تمثيل شرعي تقود حواراً سياسياً حول المرحلة الانتقالية المناط بها بناء شرعية عقد اجتماعي تؤسس لنظام جديد قائم على التشاركية.

يثير الطرح السابق عند بعضهم مخاوف بأن يقود الحكم المحلي إلى تقسيم سورية على أسس إثنية أو مذهبية كما هو الحال في العراق، إلا أن حقائق التاريخ والجغرافية والديموغرافيا لا تدعم هذه المخاوف، حيث لا توجد مناطق واسعة أحادية اللون. بل على العكس يعتبر الحكم المحلي ضمانة لترابط مراكز نفوذ محلية أصبحت أمراً واقعاً في حال تم تأطيره وشرعنته، وهو ضمانة من ناحية قدرته على الاستجابة للتعددية المجتمعية. وثمة مخاوف تتعلّق بطريقة التعاطي السياسي مع الحكم المحلي حيث يحاول النظام تحجيم الدور السياسي لهياكله القائمة الآن وحصره فقط في نطاق تقديم الخدمات. إضافةً إلى ذلك تتخوف بعض قوى المعارضة بأن يكون طرح المجالس المحلية يتجاوزها ويشكّل بديلاً عن الحل السياسي وفق بيان جنيف 1، رغم أن التعارض بينهما ليس قائماً.

واقع المجالس المحلية والتحديات

أولاً- توصيف الواقع

بدأ تشكيل المجالس المحلية في سورية منذ مطلع عام 2012 ليقدر عددها الراهن بما يقارب 950 مجلساً محلياً فرعياً في عموم سورية حتى في مناطق سيطرة النظام السوري وتنظيم الدولة الإسلامية وبأدوار مختلفة مقارنة بمناطق سيطرة المعارضة السورية، وإن كانت بداية تشكيل المجالس قد واجهت تحدي الشرعية والتمثيل إلا أن التجربة تظهر تحسناً كبيراً في شرعية المجالس وهو ما يمكن الاستدلال عليه بمؤشرين: 1) تراجع ظاهرة وجود أكثر من مجلس في نفس النطاق الجغرافي ومثال ذلك نجاح مدينة دوما مؤخراً في تجاوز إشكالية وجود مجلسين وانتخاب مجلس موحد للمدينة؛ 2) تحسن ملحوظ في مستويات مشاركة السكان المحليين في المجالس المحلية كناخبين أو مراقبين وهو ما تجلى في مجالس المحافظات في درعا وحلب وإدلب.

كما يُلحظ تطور في آليات مساءلة المجالس المحلية فمثلاً أفضى احتجاج أهالي بلدة احسم في إدلب على آلية عمل المجلس إلى اتخاذ قرار من لجنة المراقبة بتعيين كادر جديد، إضافة إلى وجود مؤشرات عدة تدل على الحرص المتزايد للمجالس على الشفافية عن طريق عرض أعمالها وتقاريرها المالية على السكان باستمرار.

ومما يلاحظ أيضاً تأكيد المجالس حضورها في قطاع المرافق الحيوية المهيئة لاستقرار السكان المحليين كقطاع الكهرباء والمياه وشبكات الصرف الصحي، إضافة لعملها في تقديم الخدمات ذات الطابع الإنساني العاجل.

ثانياً- التحديات

تواجه المجالس المحلية عدة تحديات تتعلق بشكل أساسي بالموارد المادية والبشرية، فمن جهة تعتمد على الدعم الخارجي وهو دعم غير مستقر ويخضع لاعتبارات الداعمين مقابل ضعف اعتمادها على مواردها الذاتية وإن كانت هنالك بعض المؤشرات على سعي المجالس لتنمية مواردها الذاتية من خلال إقامة مشاريع تنموية وجباية الرسوم المحلية، ومن جهة أخرى تعاني من نقص الكوادر البشرية المؤهلة.

كما أن استمرار الصراع وتزايد كلفه التي تصل أحياناً إلى حد إفراغ المجتمع المحلي من السكان، ألحق ضرراً كبيراً في مؤسسات الدولة ومرافقها وزاد من العبء الخدمي على المجالس، ويشكل التهديد الأمني المتمثل بالقوى المتطرفة أحد أبرز التحديات لترسيخ المجالس المحلية.

رؤية لتمكين المجالس المحلية

أولاً- سيناريو استمرار الصراع

تضطلع المجالس المحلية في هذا السيناريو بدورين أساسيين، الأول سياسي باعتبارها الممثل الشرعي المخول بالتفاوض باسم السكان المحليين، والثاني خدمي باعتبارها الأقدر على معرفة احتياجات مجتمعها والاستجابة لها، ويشكل تمكين المجالس المحلية لتأدية هذين الدورين ضرورةً لتحقيق استقرار المجتمعات المحلية والتخفيف ما أمكن من كلف الصراع. ويتم ذلك من خلال ما يلي:

- الاعتراف السياسي والقانوني بالمجالس المحلية كجهة محورية في أي طرح سياسي؛
- تأطير العلاقة بين البنى المحلية على المستويين الأفقي والعامودي؛
- بناء القدرات في مجال التفاوض وتعزيز آليات التمثيل؛
- اعتبارها الجهة الوحيدة المخولة باستلام الدعم والإشراف على توزيعه؛
- بناء القدرات في مجال تقييم الاحتياجات؛
- توفير الدعم المالي والفني لتنمية الموارد الذاتية.

ثانياً- سيناريو المرحلة الانتقالية

تشكل المجالس المحلية محور العملية الانتقالية حيث يوكل إليها بناء عقد اجتماعي جديد بين مكونات المجتمع عبر عملية سياسية تبدأ من المستوى المحلي وصولاً للمستوى الوطني، ولتمكين المجالس من أداء هذا الدور لا بد من العمل على:

- إقرار نظام الحكم المحلي ضمن ترتيبات العملية الانتقالية؛
- وضع استراتيجية متوافق عليها لترسيخ نظام الحكم المحلي في سورية.

خاتمة

لم تخبُ ثورة الحرية رغم استمرار طغيان النظام المستبد لسنة خامسة ورغم تفاقم صراع القوى الإقليمية والدولية، إلى جانب تنامي ظاهرة العنف العبثي التي تعبّر عنها كيانات متطرّفة عابرة للحدود. ويؤكد استمرار الروح الأصلية للثورة ظهور كيانات المجالس المحلية كتعبيرٍ عن إرادة الحرية للسكان وتوقهم لحكم أنفسهم دون وصاية أو استبداد. وأمام ترهّل سياسات القوى المتصارعة وعجز المقاربات التقليدية المطروحة عن إيجاد حل، تبرز تلك المجالس كترجمة لإرادة الحكم المحلي وكمقاربة واقعية مرنة للخروج من حالة الاستعصاء والتأسيس للحل. ويعود نجاحها في تحدي البقاء والنمو رغم كل ما واجهته من ضغوط إلى ارتكازها لشرعية مستمدة من تمثيلها للسكان المحليين وقدرتها على التعبير عن احتياجاتهم وتلبيتها ضمن حدود قدراتها، وهو ما يبرزها كبديلٍ قادرٍ على إعادة الزخم للثورة السورية وتولي زمام المبادرة في ظل تآكل دور المعارضة التقليدية في معادلة الصراع وازدياد المخاطر الناجمة عن الاحتلال الإيراني المباشر والحركات المتطرفة العابرة للحدود. واستناداً لما سبق، تتعاظم الحاجة لدعم المجالس المحلية والتعاطي معها كفاعلٍ سياسيٍ، وتمكينها بما يؤهلها لأداء هذا الدور.

عمران
للدراسات الاستراتيجية
OMRAN
For Strategic Studies

اقتصاد مدمر يدعو إلى حلول غير تقليدية

أمن مائي مهدد ومستقبل مائي مضطرب

الواقع

- صعوبة الحصول على الماء
- تلوث مياه الشرب

أولويات العمل:

- تفعيل دور المجالس المحلية في إدارة الموارد المائية.
- بناء خارطة الاحتياجات الأولية وتنسيق عمل المؤسسات الدولية في تلبيتها.
- تبني سياسة تشجيع المشاريع المائية الصغيرة والمتناهية الصغر.

تحدي تأمين الطاقة بما يؤمن الحاجات الأساسية الأخرى

الواقع

- النقص الحاد في الطاقة وعدم انتظام الحصول عليها.
- تردي الخدمات في قطاعات النقل والصناعة والزراعة بسبب نقص الوقود وارتفاع أسعارها.

أولويات العمل :

- الاعتماد على الطاقة الشمسية وتحويلها إلى طاقة كهربائية.
- تحرير الطاقة الكامنة في الرياح ومجاري المياه وتحويلها إلى طاقة ميكانيكية.
- تطبيق البحوث العلمية التطبيقية في انتاج الزيوت من الفضلات العضوية وغيرها.
- تأهيل المجالس المحلية في تهيئة البنية التحتية لإطلاق مشاريع طاقة جديدة.

أزمة غذائية خانقة وحلول إسعافية محدودة

الواقع

- النقص المستمر في المواد الغذائية المنتجة والمتاحة.
- اتساع الطبقة المتضررة من نقص المواد الغذائية جراء الحرب.
- ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المناطق المحررة مقارنة بمناطق سيطرة النظام.

أولويات العمل:

- **في المناطق المحررة:**
  - ترتيب الأولويات الزراعية بما تمليه حالة العجز المائي.
  - توفير المدخلات الزراعية اللازمة للفلاحين.
  - تقديم المحفزات المادية والمعنوية لتمكين الأسر من تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية.
- **في المناطق المحاصرة (وفق المتاح):**
  - إنشاء مشاريع زراعية صغيرة ومتناهية الصغر.
  - تشجيع مشاريع الإنتاج الغذائي.

التعليم حاجة لتأمين الأجيال القادمة

الواقع

- توقف ما يقارب ٣ ملايين طفل عن التعليم بسبب القتال الدائر في مناطقهم.
- تعرض منشآت التعليم العالي للعديد من الأضرار المادية والموارد البشرية.

أولويات العمل :

- تفعيل المبادرات التطوعية وتطويع جهودها في أطر عمل المجالس المحلية لإعادة فتح المدارس.
- الاعتماد على التقنيات والوسائط الإلكترونية الحديثة المساعدة في العملية التعليمية.
- تفعيل التعليم عن بعد.
- تأمين حضور دائم للتعليم ولمؤسساته في مخيمات النزوح واللجوء.

اقتصاد مُدمَّر يدعو إلى حلول غير تقليدية

يلخص هذا المقال الواقع المعاشي في سورية في كل من الأبعاد التالية: الأمن المائي والغذائي والتعليم والطاقة، ويقدم اقتراحات لحلول غير مكلفة تعتمد على المقدرات الذاتية.

إنّ الأزمة الاقتصادية الخانقة التي تمرّ بسورية اليوم تطال المدنيين والدولة السورية بشكل رئيس، لكن دون أن تترك أثراً مباشراً واضحاً على اقتصاد النظام الذي بات يعتمد على حلفائه الإقليميين وثلّة من تجار الحرب في تسيير أموره المالية. ولقد أثبتت التجارب السابقة عدم نجاعة العقوبات الاقتصادية ضد الأنظمة الاستبدادية وأنّ فاعليتها محصورة في إنهاك قدرة هذه الأنظمة عند مستويات معينة على التحكم والسيطرة، وقدرتها على استثارة فئات اجتماعية أوسع ضدها. وبالتالي فإن العزلة والعقوبات التي فُرضت على النظام السوري لن تسبب انهيار اقتصاده، في حين تبقى المواجهات المسلحة هي العامل الرئيسي في تحديد درجة تآكل الاقتصاد السوري عموماً.

وباتت الحاجة أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى لبناء وتنفيذ خطة متكاملة تفعّل أنظمة اقتصادية محلية موازية تستطيع مقاومة التدخّل الخارجي وتستقّل عن اقتصاد الدولة المسيطر عليه من قبل النظام حالياً وتلبّي حاجات المدنيين أثناء الحرب. ويحقّق هذا النهج هدف إضعاف الدورة الاقتصادية للنظام التي لا زالت تستفيد من الحركة المالية العامة رغم ضعفها، بالإضافة إلى وجود هياكل تنظيمية محلية كالمجالس المحلية التي أضحت تعمل باستقلال تامٍ عن منظومة النظام.

أمن مائي مهدد ومستقبل مائي مضطرب

يعاني الأمن المائي بسورية من قبل الأزمة من خلل واضح، مردّه الاستعمال الجائر للموارد المائية وغياب أي سياسية استهلاكية تحقق التوازن بين العرض والطلب. وأضحى واقع الأمن المائي أكثر خطورة إبان الثورة وفي ظل تصاعد الأعمال العسكرية وسياسة التدمير الممنهج من قبل النظام للبنية التحتية ولقطاع المياه والمرافق الحيوية والصرف الصحي، مما أدى إلى تفاقم الوضع الإنساني والمعيشي للأفراد في المدن والأرياف، وارتفاع معدلات النزوح الداخلي.

وتتجسد الأزمة المائية الخانقة التي تعصف بالشعب السوري بجانبين، أولها صعوبة الحصول على الماء حيث اتبع النظام السوري في هذا الصدد سياسة ممنهجة في حرمان المناطق المناوئة لحكمه من الماء مادة الحياة، مما دفع المدنيين إلى استهلاك المياه الجوفية بطرق بدائية تزيد من عملية الهدر. أما الجانب الثاني فهو تلوث مياه الشرب، مما أدى إلى انتشار الأوبئة والأمراض التي تنتقل عن طريق المياه الملوثة مثل التهاب الكبد واللشمانيا والإسهال المزمن.

تكمن أولويات العمل في تخفيف أضرار العجز المائي القائم بثلاث أولويات رئيسية أولها تفعيل دور المجالس المحلية في إدارة الموارد المائية المتاحة محليّاً وتزويدها بالتقنيات اللازمة لتقنين استهلاك المياه وتخزينها وتعقيمها وإعادة بناء شبكة الصرف الصحي، وثانياً بناء خارطة الاحتياجات الأولية وتنسيق عمل المؤسسات الدولية في تلبيتها، وأخيراً تبنّي سياسة تشجيع المشاريع المائية الصغيرة والمتناهية الصغر، مثل إعادة تأهيل الآبار وتجميع المياه بتقنية التقطير في المناطق القارية.

أزمة غذائية خانقة وحلول إسعافية محدودة

تعتبر الأزمة الغذائية أخطر الأزمات الإنسانية التي تواجهها سورية في الوقت الحاضر، ومردّها النقص المستمر في المواد الغذائية المنتجة والمتاحة، بالإضافة لاتساع الطبقة المتضررة من الحرب. وتصل الأزمة الغذائية ذروتها في المناطق المحاصرة حيث يعمد النظام إلى فرض سياسة التجويع وحرق المحاصيل الزراعية، وانعكس ذلك في ارتفاع أسعار المواد الغذائية لتصل إلى 20 ضعف مثيلها في المناطق الخاضعة لسيطرة النظام.

تكمن أولويات العمل في الاستجابة للأزمة الغذائية في المناطق المحررة بإعادة ترتيب الأولويات الزراعية بما تمليه حالة العجز المائي، من خلال التوزيع الأمثل لحصص الموارد المائية المتاحة وتكييف تركيبة المحاصيل الزراعية مع توفر مياه الري. إضافة إلى ذلك يُعمل على توفير المواد الزراعيّة كالبذور للفلاحين وتقديم المحفزات المادية والمعنوية التي من شأنها تمكين الأسر من تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية وإنتاج فائض صغير لطرحه في السوق. أما على صعيد المناطق المحاصرة فيمكن اختصار أولويات الاستجابة العاجلة وفق المتاح من خلال إنشاء مشاريع زراعية صغيرة ومتناهية الصغر بهدف ضمان استدامة الأمن الغذائي مع مرور الوقت، وتشجيع مشاريع الإنتاج الغذائي كتربية الماشية والنحل والأرانب والدواجن.

وأخيراً يتوجب على المؤسسات الإغاثية الالتفات إلى خطورة الاعتماد حصراً على السلّات الغذائية وما ينتج عنها من تنامي ظاهرة الاتّكالية وقمع المبادرات الداخلية ونشوء اقتصاد محلي مجذّر، فضلاً عن صعوبة تحقق وصول المساعدات الإنسانية إلى الطبقات الأكثر تضرراً وحمايتها من السرقة والاتجار بها كما شوهد في المناطق الخاضعة للنظام.

تحدي تأمين الطاقة بما يؤمّن الحاجات الأساسية الأخرى

ترجع أزمة الطاقة في سورية لسببين أولهما سياسة النظام في حرمان المناطق الخارجة عن سيطرته من مقومات الحياة، والسبب الثاني تراجع الموارد النفطية للدولة السورية. ويمثل تأمين مصادر بديلة للطاقة أولوية للمدنيين لاعتبارها رديفاً استراتيجياً للأمن الغذائي والمائي لتحقيق التنمية المستدامة، فلقد أدى النقص الحادّ في الطاقة وعدم انتظام الحصول عليها إلى تردّي الخدمات في قطاعات النقل والصناعة والزراعة، الأمر الذي أدّى بطبيعة الحال إلى تعمَق الأزمة الغذائية والمائية والصحية للبلاد.

ويمكن في هذا الصدد طرح مجموعة من الحلول التي تساعد على توفير جزء من احتياجات الأفراد، وذلك بالاعتماد على الطاقة الشمسية وتحويلها إلى طاقة كهربائية، وأصبحت هذه التقنية متاحة ورخيصة، كما يمكن تحرير الطاقة الكامنة في الرياح ومجاري المياه وتحويلها إلى طاقة ميكانيكية يمكن استخدامها في الصناعة الغذائية مثل المطاحن والنواعير، بالإضافة إلى تطبيق العشرات من البحوث العلمية التطبيقية في إنتاج الزيوت من الفضلات العضوية وغيرها. غير أنه يبقى التحدي الأكبر في طريقة الاستجابة لاحتياجات القطاع العام، وينبغي في هذا الصدد تأهيل المجالس المحلية في تهيئة البينة التحتية لإطلاق مشاريع طاقة جديدة، واتّباع الوسائل الحديثة في إدارتها وترشيد استهلاكها.

التعليم حاجة لتأمين الأجيال القادمة

تكشف التقارير الأممية عن تراجع مستوى التعليم في جميع أنحاء سورية، وتشير الإحصاءات إلى توقّف ما يقارب 3 ملايين طفلٍ عن التعليم بسبب القتال الدائر في مناطقهم، وتدمير مدرسة من أصل كل خمس مدارس كانت قائمة. وتشير دراسات أخرى إلى تراجع عدد طلاب المراحل الابتدائية إلى الثلث مقارنة بوضعها الطبيعي وفق التوزيع الديموغرافي في سورية. أما على صعيد التعليم العالي فقد تعرضت منشآته للعديد من الأضرار الماديّة والبشرية، تمثلت بتدمير البنى التحتيّة للجامعات والكليات والمعاهد وبهجرة عدد كبير من أساتذة الجامعات.

أصبحت ضرورة البحث عن حلول ناجعة تستجيب ولو جزئياً لمشكلة التعليم، حاجةً ملّحةً مع ازدياد حدة أزمتها إضافةً إلى ظهور خطر الأمّية الذي باتت تهدّد جيلاً بأكمله وتهدّد معه مستقبل البلاد. بل إن إعادة دوران عجلة التعليم في ظل الوضع السياسي المتأزم قد يكون بحدّ ذاته دفعة أملٍ يحتاجها كثيرون في وسط الآلام اليومية. ويمكن في هذا الصدد تفعيل المبادرات التطوعية وتطويع جهودها في أطر عمل المجالس المحلية التي تمتلك القدرات لإعادة تشغيل المدارس الواقعة في مناطقها، والتي بدأت تتعاون مع وكالات الأمم المتحدة المعنية بالتعليم. كما يمكن الاعتماد على التقنيات والوسائط الإلكترونية الحديثة المساعدة في العملية التعليمية، وتفعيل التعليم عن بُعد. وأخيراً يجب أن يُؤمّن حضورٌ دائم للتعليم ولمؤسساته في مخيمات النزوح واللجوء، والذي يمكنه أن يقدم حلولاً واقعية للأجيال القادمة بديلةً عن حياة التشرد والضياع.

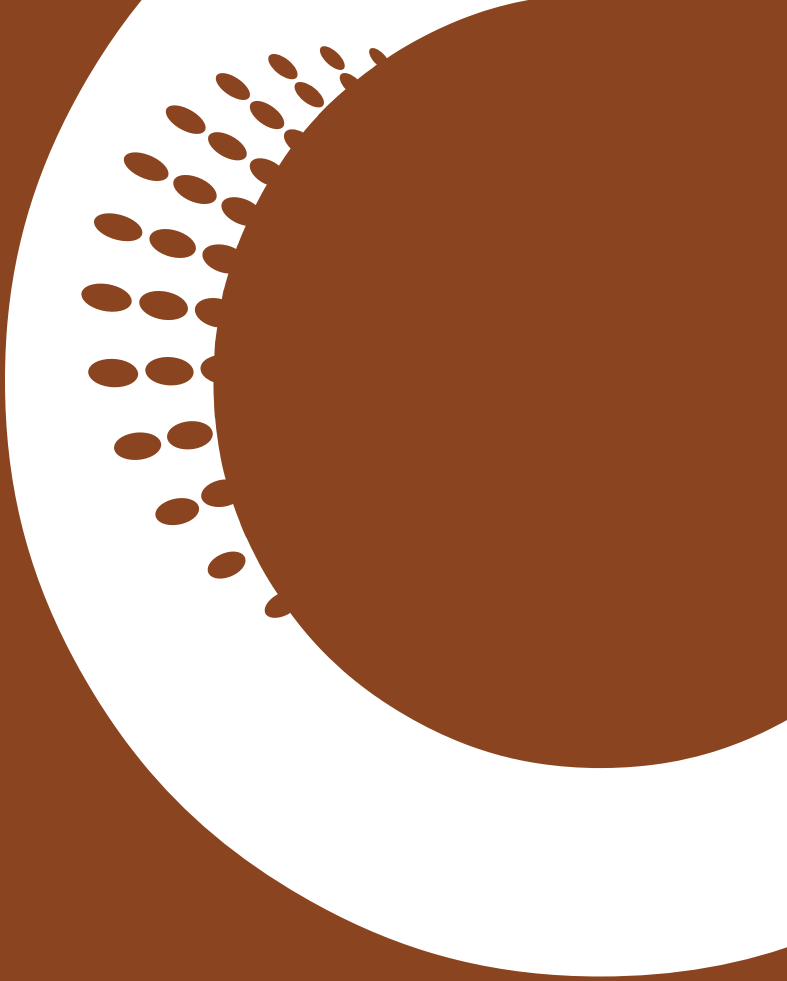

الثورة السورية...
في سنتها الخامسة...

جميع الحقوق محفوظة لمركز عمران 2015 ©